

# إقليم كردستان العراق في دائرة السياسات النفطية العالمية

د. محمد رؤوف سعيد  
م. زيناكو سعيد فتح الله

مركز الدراسات الكوردية (كوردونوجي)

إقليم كوردستان  
رئاسة مجلس الوزراء  
مركز الدراسات الكوردية ( كوردؤلوجى )

- ✚ إسم الكتاب: إقليم كوردستان العراق في دائرة السياسات النفطية العالمية  
✚ إسم المؤلف: الأستاذ الدكتور. محمد رؤوف سعيد - مهندس النفط السيد زمانكو سعيد فتح الله  
✚ المراجعة اللغوية: د. بيستون علي كريم  
✚ التدقيق و التصحيح: مؤده احمد حسن  
✚ تصميم: بريار فرج كاكي  
✚ تصميم الغلاف: رنج شكري  
✚ مشرف الطبع: بريار فرج كاكي  
✚ مطبعة تيشك- الطبعة الاولى: ٢٠٠٨  
✚ عدد النسخ: ٦٠٠ عدد  
✚ السعر: ١٥٠٠ دينار  
✚ رقم الإيداع: ١٤٨٦ سنة ٢٠٠٨  
✚ من منشورات مركز الدراسات الكوردية (كوردؤلوجى).  
✚ التسلسل (١٦).

مهلبه ندى كوردؤلوجى

ناونيشان: سليمانى، گردى ئەندازياران - گه رهك: ١٠٥، كۆلان: ٢٥، ژ. خانوو: ٤، ژ. پۆست: ٩٥،

تهله فون: ٣١٩٣١٧٥ - ٣١٩٣٠٩٣

[kurdology2006@yahoo.com](mailto:kurdology2006@yahoo.com)

## قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوعات</u>
٧	المقدمة
١٣	المبحث الأول : تأريخ النفط في العراق
	المبحث الثاني : دور الولايات المتحدة الأمريكية و القوى العظمى في رسم
٢٩	السياسات النفطية العالمية
٤١	المبحث الثالث : نحو إقامة نظام نفطي كوردستاني ملائم
٥٧	الإستنتاجات
٦١	التوصيات
٦٥	هوامش البحث
٦٧	المصادر
٦٩	الملاحق



## المقدمة

لابد من القول أن مادة النفط قد تكونت بفعل بقايا أجساد الحيوانات ومكونات النباتات الطبيعية التي تسربت إلى أعماق باطن الأرض، وبفعل الضغط الذي نتج عن تسرب هذه المواد إلى أعماق ساحقة فإن تلك المواد تحولت و خلال حقب زمنية طويلة إلى مادة نسميها النفط الخام أو (البترو) <sup>(١)</sup>، إلا انه وعلى الرغم من وجود كميات كبيرة من هذه المادة في باطن الأرض فإن الإستفادة منها كانت محدودة إلى حد كبير إلى حين نهايات القرن التاسع عشر.

أن التأريخ يسرد لنا، بأن الحضارات القديمة و بدءاً بالحضارة البابلية قد إستفادت إلى حد قليل من مادة النفط لأغراض بناء الطرقات و إستخلاص الكيروسين (النفط الأبيض) لأغراض التدفئة و الإضاءة، إلا أن الإستفادة من هذه المادة لم تجر إلا منذ الماضي القريب بعد أن تم حفر أول بئر نفطي في ولاية (بنسلفينيا) الأمريكية عام (١٨٦٩) وبمبادرة من (روكفلر) و شركائه <sup>(٢)</sup> حيث إعتمدت الصناعات الحديثة منذ ذلك الحين ولحد الان على هذه المادة التي لا ينازعها أي نمط آخر من أنماط الوقود السائدة أو الفحم الحجري الذي يتراجع إستخدامه أمام مادة النفط على نحو متواصل <sup>(٣)</sup>.

أن القوى العظمى أدركت قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى أهمية هذه المادة في المجالات المدنية وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات الثقيلة و وسائل النقل، إلا أن أهميتها قد إزدادت أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى لما كان لها من دور فاعل في تسيير دفة العمليات العسكرية، إذ أنها أسهمت كثيراً في تحقيق مرونة تحركات القطعات العسكرية و العجلات التي ظهرت بوادر إستخدامها في هذه المجالات في السنوات الأخيرة لهذه الحرب، إضافة إلى حاجة الأعتدة العسكرية والأسلحة لمشتقات هذه المادة.

لقد زاد الإهتمام بمادة النفط بعد أن تطورت صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية، و هكذا فقد بادرت معظم البلدان النفطية وغير النفطية إلى بناء مثل هذه الصناعات، إذ أن المشتقات المستخلصة منها تدخل جميع مفاصل الحياة ولا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

بعد إدراك القوى العظمى لأهمية المناطق الغنية بالنفط بادرت هذه القوى إلى بسط نفوذها في تلك المناطق، وعلى سبيل المثال، فقد ساعد التنافس الدولي بين القوى العظمى على نشوء العديد من الدول و الدويلات في منطقة الشرق الأوسط كان من بينها دولة العراق، وبعد نشوء هذه الدولة انطلقت شركات نفطية بريطانية وغيرها من الشركات للتنقيب عن النفط و إستخراجه من باطن أراضي المناطق الغنية بالنفط وتم منح تسهيلات نقل كثيرة عبر أراضي عراقية ممتدة إلى سواحل الخليج العربي و البحر المتوسط عن طريق سوريا و لبنان و الأراضي الفلسطينية، قبل تقسيمها بين العرب و اليهود، إلى موانئ بانباس و طرابلس و حيفا التي تقع جميعها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط<sup>(٤)</sup> وعلى الرغم من حصول الكثير من المتغيرات على الساحة الدولية وعلى الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، فإن العراق إحتفظ بأهميته البالغة في مجال العمليات النفطية و تسويق البترول بالنظر لإمكانات الإنتاج الواسعة فيه وبتكاليف زهيدة و بالنظر لإمتلاك العراق لإحتياطيات نفطية كبيرة وهو في الوقت الحاضر يعد ثاني أكبر دولة من حيث إحتياطيات النفط بعد السعودية، حيث ينتظر منه أن يقفز على السعودية ليصبح أول دولة من حيث إحتياطيات النفط<sup>(٥)</sup> إذا ما أقدم العراقيون على إستقدام الشركات النفطية التي تستثمر في حقول النفط و تقوم بالعمليات الإستخراجية بمساعدة العراقيين بجميع أطيافهم.

ويمكن لنا القول أن مادة النفط تشكل عنصراً حيوياً بالنسبة لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لكونها أعظم دولة صناعية و أكبر قوة إقتصادية، عليه فإن هذه الدولة تُدار و بطبيعة الحال من خلال هذه المادة، لذا فإن الولايات

المتحدة الأمريكية تعد أمنها النفطي جزءاً كبيراً من أمنها القومي<sup>(٦)</sup> ، وهكذا فإنها كانت و لا تزال تهتم كثيراً بتأمين مصادرها النفطية الأتية إليها من كل حذب و صوب خاصة تلك المناطق التي تشكل أهمية كبيرة في إستيراد نفطها وتتمثل بمنطقة الخليج العربي التي تغذي حاجات الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل حوالي (٤٠%) من إستيرادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط<sup>(٧)</sup>، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها مضطرة لفرض هيمنتها على هذه المنطقة بشتى الوسائل و تسمح لنفسها أن تتدخل عسكرياً في حال زعزعة مصالحها وهو ما دفع بها إلى أن تتدخل في الأزمة التي نشبت بعد إحتلال العراق لدولة الكويت، إذ أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الأب، أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بان يستولي ديكتاتور أرعن على حقول النفط في الخليج، وصرح أيضاً، أن ارسال الجنود الأمريكان إلى منطقة الخليج بغرض تحرير دولة الكويت ينصب ضمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل جزءاً من الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي.

وعلى الرغم من الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخطط أيضاً للسيطرة على منابع النفط في العراق وكانت تبحث عن فرصة وحجة قوية للإستيلاء على حقول العراق الغنية بالنفط و مكامن النفط الغنية فيه، وهكذا وإثر إعتداءات (١١ ايلول ٢٠٠١) بادرت الإدارة الأمريكية، و بعد أن فرغت من إزاحة حكم الطالبان في أفغانستان إلى توجيه ضربة قاضية إلى العراق وإزاحة النظام الحاكم فيه وإقامة حكومة موالية لها، وبالفعل فقد نفذت الولايات المتحدة الأمريكية نواياها بعد أن شنت حملة عسكرية على العراق حيث إطاحت ومن خلالها بنظام حكم الرئيس العراقي السابق (صدام حسين).

يجدر بنا القول أن المناطق الكوردية سواء أكانت ضمن إدارة حكومة إقليم الحالية أو خارجها هي مناطق غنية بالنفط، وأنها تعد مناطق غنية بمكامن النفط

من حيث إحتياطيات النفط، و كذلك الحال يعد إقليم كردستان حلقة وصل بين باقي مناطق العراق و الدولة المجارة (تركيا) التي تعد أراضيها مساراً لنقل النفط العراقي إلى البحر المتوسط عبر الانبوب العراقي - التركي الواصل إلى ميناء يومورتاليك (جيهان) التركي<sup>(٨)</sup>، الأقرب إلى مناطق إستخدام النفط و أسواق النفط العالمية وبورصات النفط التي تحدد أسعار النفط منها، على وجه الخصوص، سوق (برنت) وأنها تعد أيضا أقرب إلى سوق (تكساس) في الولايات المتحدة الأمريكية بالقياس إلى منطقة الخليج العربي، لذا فإن الإبقاء على هذه المنطقة كمنطقة غير ساخنة تعد من بين المهام الأمريكية لجعلها منطقة آمنة أثناء وجود أي خلل أمني أو نشوب أية عمليات عسكرية ضد دولة إيران، حيث يتوقع منها أن يكون لها رد فعل قوي، على وجه الخصوص، في بدايات مثل هذه الأزمات التي تنعكس بطبيعة الحال على خلخلة الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي و إغلاق مضيق (هرمز)، إذ تتأثر بها صادرات النفط من هذه المنطقة إلى العالم الخارجي ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فإن إقليم كردستان ونتيجة لمثل هذه التداعيات يحتل أهمية كبيرة في التداعيات المستقبلية وتجعلها ضمن أولويات السياسة الأمريكية.

بما أن القيادة الكوردية و سلطة ال إقليم الحالية بعيدة إلى حد معين عن إستقرائها للمتغيرات الدولية و بالنظر لعدم إهتمام هذه القيادة بالبحوث الإستراتيجية المستندة على التحليل العلمي المعمق الذي يحلل القضايا و المتغيرات الدولية فإن هذه القيادة أصابتها الضبابية في رؤية المستقبل و الأحداث المستقبلية التي تعد من صلب المشكلة التي يدرسها الباحثان في هذا المجال، لذا فإن هذا البحث يحاول أيضا توضيح الصورة أمام سلطة إقليم كردستان لعلها تستفيد منها في وضع سياسة نفطية مستقرة حكيمة بعيدة عن التصرفات اللاعقلانية المتهورة التي نجدها ضمن سلوكيات الإدارة الكوردية المتسرعة في إصدار بعض القوانين المتعلقة بمادة النفط و الغاز ذات الحساسية الكبرى بالنسبة إلى القوى الدولية والإقليمية



وحتى العراقية وقد لاحظناها في تصريحات بعض الساسة والمسؤولين العراقيين، إضافة إلى ما أقدمت عليها سلطة الإقليم من إبرام العديد من العقود النفطية التي تحمل في ثناياها ضبابية كبيرة وعدم الشفافية أمام الأوساط الشعبية والإعلامية وبرلمان كردستان العراق في الإقليم ، وهكذا فإن هذا البحث يهدف إلى توضيح الصورة الحقيقية للقارئ والمتتبع ومتخذي القرار في إقليم كردستان العراق بخصوص السياسات النفطية العالمية .

وبما أن مادة النفط تشكل العصب الرئيسي و العمود الفقري بالنسبة إلى إقتصاديات إقليم كردستان المعتمد كثيرا على الإيرادات التي تأتيه من الصادرات النفطية للعراق، لذا فإن الإهتمام بالقضايا النفطية و من بينها إجراء البحوث المتعلقة بمثل هذه المجالات تحتل أهمية كبيرة في مجالات البحث العلمي، عليه فإن الباحثين وجدا أن من الأهمية بمكان إيلاء أهمية في هذا المجال، ويفترض الباحثان انه بالإمكان أن يتم إعتقاد سياسات نفطية صائبة تدفع بإقليم كردستان إلى مصاف البلدان الأكثر تقدما في حال تفعيل مثل هذه السياسات وتطبيق معاييرها الحقيقية، إلا أن إعتقاد سياسات نفطية غير مدروسة مرتكبة أو متقلبة قد تقلب بالضد على مصلحة الأمن القومي الكوردي وقد تثير حيفظة الدول المجاورة التي تنظر بعين عدم الرضا الى هذه التجربة، وحتى بالنسبة إلى القوى السياسية العراقية وسلطة الحكومة العراقية الفيدرالية من مكوناتها غير الكوردستانية.

ههوانامهئ كئئب



ههوانامه كتيب

## تأريخ النفط في العراق

إذا تجردنا عن العصور التاريخية السحيقة و حصرنا انفسنا ضمن الفترة الزمنية ما قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة ووقتنا الحاضر يمكن لنا أن نقسم تأريخ النفط في العراق إلى أربعة حقب زمنية هي كالتالي:

### أ - حقبة ما قبل نشوء الدولة العراقية

لا يمكن لنا أن نتحدث عن تأريخ النفط في العراق من دون ذكر إسم (كلبنكيان) والمحاولات التي خاضها في مجالات البحث و التنقيب عن النفط في هذا البلد. ينحدر (كلبنكيان) من عائلة أرمنية من اتباع الدولة العثمانية، إذ كان والده يعد من بين أحد التجار الكبار الذين كانوا يستوردون النفط من روسيا القيصرية إلى الدولة العثمانية لإستخدامها لأغراض الإضاءة وهكذا وهدياً بخطى والده فقد أصبح مهندساً للنفط وهو في ريعان شبابه، إذ لم يكن يتعدى عمره (١٩) سنة حينما أصبح مهندساً<sup>(٩)</sup> وهكذا و بما أن هذا الشاب قد أكمل دراسته في كل من فرنسا وبريطانيا فإنه و إضافة إلى لغته الأم (الأرمنية) كان يجيد اللغات التركية والفرنسية و الإنكليزية، إلا انه بدلا من أن يكمل (كلبنكيان) دراسته العليا فقد عرج على التجارة فهم بها لذا فقد أصبح تاجرا متمرسا على الرغم من انه كان ملما من الناحية النظرية و التطبيقية في مجالات النفط وشؤونها إذ أتاحت له أن ينشر العديد من البحوث و المقالات بخصوص القضايا النفطية في مجلات فرنسية، وهكذا ونتيجة لما إكتسبه من معلومات وخبرة واسعة في القضايا النفطية و منها على وجه الخصوص تلك القضايا المتعلقة بنفط روسيا القيصرية فقد عرف كخبير نفطي<sup>(١٠)</sup>.

وبالنظر للشهرة الواسعة التي إكتسبها (كلبنكيان) في المجالات النفطية فقد كلفه السلطان العثماني بتقديم تقرير مسهب عن الإمكانيات النفطية التي تمتلكها ميسوبوتاميا (العراق)، و بالفعل فقد انجز (كلبنكيان) وبالإستناد إلى المعلومات التي إستقاها من أعمال و خبرات المهندسين العاملين في مجال بناء سكة حديد (بصرة، بغداد ، برلين\* (B.B.B) وكان من بين الإمتيازات التي حصلت عليها هذه الشركة الإمتياز للبحث والتنقيب عن المعادن و بضمنها النفط على طرفي السكك الحديد التي تمر عبر أراضي ميسوبوتاميا<sup>(١١)</sup>.

وبعد حملات الإبادة التي أصبح الشعب الأرمني في الدولة العثمانية عرضة لها فقد إضطر (كلبنكيان) إلى ترك موطنه و السفر إلى بريطانيا ليستقر فيها و فيما بعد أصبح مندوبا لنفط (باكو) في بريطانيا وأثناء تواجد (كلبنكيان) في بريطانيا، فقد إتصل بشخصين ثريين هما (صامويل) و (ديترينك) فعرض عليهما إنشاء شركة (رويال شيل) التي كان غرضها الحصول على إمتياز للتنقيب عن النفط في إيران، إلا أن محاولات هذه الشركة باءت بالفشل أمام شركة (دارسي)، التي حققت النجاح في الحصول على إمتياز النفط في إيران، إلا أن ما أصاب تلك الشركة و ما أصاب (كلبنكيان) من فشل في تلك التجربة لم يثن (كلبنكيان) عن التخلي عن محاولاته، و هكذا فقد رأيناه يبحث عن الحصول على إمتياز لنفط (ميسوبوتاميا) حينما كان التنافس قويا للفوز بنفط (ميسوبوتاميا) من قبل شركات عدة، إذ حاولت هذه الشركات إضافة إلى محاولات (كلبنكيان) الفوز بغنائمها و كانت تلك الأطراف جميعها ناجحة و بضمنها محاولة (كلبنكيان)، عليه فقد إتفق الجميع على أن يشتركوا في تقسيم ذلك الإمتياز فيما بينهم، إذ إتفق الجميع أن يعملوا سوية و

---

\* وهو خط لسكك الحديد تم الإتفاق بشأنه أن تقوم شركة (دويج بانك) الألمانية ببناؤها بغرض إيصال المدن (بصرة، بغداد، برلين) ببعضها البعض، و كان لهذا المشروع أغراض تجارية و سياسية و عسكرية.

في إطار تنظيم خاص سمي بشركة نفط تركيا، و كان التقسيم قد جرى على النحو الآتي: (١٢).

شركة دارسي الإنكليزية و بحصة (٤٧,٥ %).

شركة رويال شيل الإنكليزية الهولندية و بحصة (٢٢,٥ %)

شركة (دويج بانك) الألمانية و بحصة (٢٥ %).

شخص (كلبنكيان) و بحصة (٥ %).

ومن الجدير بالذكر أن حصة ألمانيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى أوكلت إلى شركة (C.F.P) الفرنسية.

مع حضور الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت دولة ناهضة انذاك إلا أنها لم تكن بحجم الولايات المتحدة الأمريكية الحالية وعلى الرغم من إطلاعها على مجريات الأمور عن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية و مصالحها التي تضمنت أيضا تقسيم شركة نفط تركيا، إلا أنها وجدت نفسها مغبونة أمام الغنائم الكبيرة التي حصلت عليها كل من (بريطانيا) و(فرنسا) لذا فإنها كشفت عن إمتعاضها و أعلنت مبادرة (ويلسن) التي تضمنت (١٤) بنداً من بينها ما تضمن هضم حقوق شعوب العالم وحيث تأطرت ضمن ما إنتهت إليها إتفاقية (سان ريمو) التي صاغتها الدولتان الإستعماريتان (بريطانيا) و(فرنسا) وهكذا ونتيجة للضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على البلدين، فقد بادرت كل من (بريطانيا) و(فرنسا) إلى إعادة النظر في مقرراتهما بخصوص شركة نفط تركيا التي إنتهت إلى الصيغة الجديدة و أعطيت حصة إلى الوريث الجديد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وتمثلت بالإعلان عن إنبثاق شركة جديدة في ٣١ تموز ١٩٢٨ بدلاً من الشركة الأولية التي سميت بشركة نفط العراق (IPC) وكانت التقسيمات على النحو الآتي (١٣)

شركة تنمية الشرق الأمريكية و بحصة (٢٣,٧٥ %).

شركة (C.F.P) الفرنسية و بحصة (٢٣,٧٥ %).

شركة (رويال شيل) الإنكليزية - الهولندية و بحصة (٢٣,٧٥ %).

شركة (دارسي) الإنكليزية و بحصة (٢٣,٧٥ %).

شخص كولبنكيان و بحصة (٥ %).

إقتضت مصالح الشركات النفطية و مصالح البلدان الإستعمارية التي كانت تحركها و على نحو كبير مصالح شركائها النفطية بإنشاء دولة تجمع أطرافاً غنية بالنفط، إلا أن أناساً غير متالفين من حيث إنحدرهم القومي و الديني و الطائفي و خلفياتهم الثقافية قد سكنوها.

بعد تشكيل الدولة العراقية و نتيجة لممارسات الشركات النفطية التي كانت تهمها مصالحها الخاصة و مصالح بلدانها فإن المصالح الخاصة بهذه الدولة الناشئة كانت تأتي في المرحلة الثانية أو حتى الأخيرة و هكذا و نتيجة لهذا السبب و بسبب محاولات الجمهورية التركية التي ورثت السلطة من الدولة العثمانية و كانت تنظر بعين عدم الرضا إلى تشكيل دولة العراق و لم تكن تعترف في حينها بضم ولاية الموصل الغنية بالنفط إلى الدولة العراقية، إذ كانت تعدها جزءاً من الدولة التركية و هكذا فإن المشاكل التي كان يعانيها العراق كبيرة تتلخص في التدخل السافر للشركات النفطية و دولها الأم في شؤونها الداخلية و منها على وجه الخصوص بريطانيا، إضافة إلى التهديدات التي كانت تمارسها تركيا عليها و حيث لم تقبل بصورة رسمية بانضمام ولاية الموصل إلى العراق إلى أن ألحقت بها ولاية أسكندرونة التي عدها المراقبون صفقة غير معلنة بين تركيا و الدول الغربية تقضي بتنازل تركيا عن مطالبتها بولاية الموصل مقابل حصولها على ولاية أسكندرونة التي تتمتع بموقعها الإستراتيجي الكبير في المنطقة .

## ب. حقبة ما بين تشكيل الدولة العراقية وقيام الجمهورية في العراق

بعد الإعلان عن تشكيل الدولة العراقية لم تكن الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الأول تمارس دورها كسلطة مستقلة تحكم بلداً مستقلاً، إذ كان العراق يعيش



تحت الإنتداب و قد كان أشبه بمستعمرة بريطانية، إذ كانت الأوامر تأتيه من المندوب السامي البريطاني، و قد كانت الأراضي العراقية و من بينها المناطق الغنية بالنفط مباحة أمام أعمال الشركات النفطية الأجنبية وانشطتها.

وبعد إنتهاء فترة الإنتداب وعلى الرغم من حصول المملكة العراقية على درجة من الإستقلال الذاتي، إلا أن نفوذ الشركات النفطية الأجنبية ظل قويا و فاعلا، إذ كانت تسرح و تمرح في العراق من دون وجود أي رادع، و هكذا نتيجة لما تحقق من غبن بالعراق و العراقيين وما حصل من نهب كبير لهذه الثروة الطبيعية فقد حصل إمتعاض من لدن الشعب العراقي طغى إلى السطح على نحو إنتفاضات و ثورات و حركات إنقلاب من بينها إنتفاضة (إبراهيم الدلو) التي نشبت في منطقة (كفري) فأجبرت الشركات الأجنبية إلى التخلي عن أنشطتها في المجالات النفطية في تلك المنطقة<sup>(١٤)</sup> وكذلك حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية حركة (رشيد عالي الكيلاني) التي إطاحت بالحكومة العراقية الموالية للإنكليز لمدة زمنية معينة إلى أن أطيحت بها بفعل تحركات القوات البريطانية المتواجدة على وجه الخصوص في منطقة (الحبانية) التي كانت تتواجد فيها ثكنات بريطانية و مطار للقوات الجوية البريطانية.<sup>(١٥)</sup>

ان الحركات المناوئة للحكم الملكي الموالي إلى بريطانيا و كانت تغذيها الدولة النازية في ألمانيا و الدولة السوفيتية لم تحقق نجاحا كبيرا ولم تؤدى دورها في زعزعة النفوذ البريطاني و نفوذ الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط لكن التحديات التي مارستها الجماهير العراقية لم تحب كليا، إذ أنها عادت فأعلنت عن نفسها بإنقلاب قادته حركة الضباط الأحرار بقيادة الزعيم (عبدالكريم قاسم) التي إطاحت بالعهد الملكي، و من ثم اقامت جمهورية في العراق منذ صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨<sup>(١٦)</sup>

بعد قيام الجمهورية في العراق فإن من بين أهم الخطوات التي مارستها الحكومة العراقية هي سن قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، إذ نص هذا القانون على حرمان

الشركات النفطية الأجنبية من استثمار أي حقل نفطي غير عامل<sup>(١٧)</sup> لقد تزامن حصول التغيير الحاصل في نظام الحكم في العراق مع محاولات الدول المصدرة للنفط بتشكيل منظمة تهدف إلى الدفاع عن مصالح البلدان النفطية أمام ممارسات الشركات النفطية الأجنبية، وهكذا فإن محاولات هذه الدول إنتهت إلى الإعلان عن منظمة (الأوبك) في عام ١٩٦٠ وكان من أسباب قيامها الحد من ممارسات الشركات النفطية التي كانت تتلاعب لمصالحها بأسعار النفط الخام، إذ أن الإعلان عن هذه المنظمة كان يهدف إلى إمتلاك مساومة جماعية للبلدان المصدرة للنفط أمام الشركات النفطية الأجنبية تحقيقا لمصالح البلدان النفطية المصدرة للنفط وكانت تهدف، و على الدوام إلى تثبيت سعر عادل للنفط الخام في أسواق النفط العالمية التي كانت الشركات النفطية وحدها تتحكم فيها سابقا ولم تكن تبالي بمصالح البلدان المصدرة للنفط قبل قيام هذه المنظمة، إذ أن نشوء منظمة (الأوبك) أدى و بالفعل إلى تغيير الصيغة المعتمدة المستندة على صيغة المناصفة في الأرباح وإلى صيغة التشريع التي كانت محاولة غير ناجحة أقدمت عليها الحكومة العراقية وتمثلت بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة فعلا وزيادة حصة الحكومة من الأرباح لتزداد عن المناصفة و ضرورة تنفيذ البيع و حسابات الكلفة والأسعار والأجور وغيرها و تطبيق ما جاء ضمن إتفاقية (سان ريمو) الداعمة لحقوق العراق و المتمثلة أصلا بحقوق الملكية أو المساهمة في الأصول الثابتة وغيرها من الممتلكات التي يتم إنشائها و نصبها أثناء المباشرة بالعمليات الإستثمارية، خلال القيام بالعمليات النفطية و من بينها عمليات إستخراج النفط الخام.<sup>(١٨)</sup>

### ج - حقبة التحول في السياسات النفطية العالمية

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي كانت الدول الرأسمالية الصناعية الكبيرة توليها بمسألة النفط رغم عدم تخليها عن هذه المادة الحيوية، إلا أن هذه الدول والشركات النفطية العالمية العاملة في البلدان النفطية غير الصناعية التي كانت

تعكس مصالح الرأسمالية الصناعية العالمية إرتأت أن تغير سياساتها المرحلية خدمة لأستراتيجيتها الأساسية المتعلقة بتأمين الحصول على مادة النفط و ديمومة تدفقها إلى الماكنة الصناعية للبلدان الصناعية المتقدمة.

يمكن حصر هذه الحقبة بين الحقبة الممتدة ما بين نهايات العقد السادس من القرن العشرين و نهاية العقد الثامن منه، و هي الحقبة التي يمكن وصفها بحقبة عصر التحرر القومي للبلدان النامية و حقبة إشتداد الحرب الباردة التي وجدت البلدان الرأسمالية الغربية أن تغير سياستها في المجالات النفطية السوقية لتخدم كليا اغراضها الإستراتيجية في الفوز بتلك الحرب، إضافة إلى تأمينها لمصالحها و تأمين تدفق مادة النفط إلى شرايينها الإقتصادية الحيوية.

ان المتتبعين للشؤون العالمية و الشؤون النفطية و الشؤون الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي يتذكرون كيف أن بريطانيا قد قررت أن تنسحب عسكريا من منطقة الخليج العربي ومنطقة(عدن)اليمنية و باب المندب و هذا الانسحاب ساعد على نشوء كيانات سياسية إنتهت إلى ظهور الدول العربية الخليجية<sup>(١٩)</sup> التي فتحت افاقا جديدة أمام السياسات النفطية العالمية.

ويمكن وصف روح السياسات النفطية الغربية و محتواها الأساسي بما يتذكره الدكتور (سعدون حمادي) في مذكراته التي يقول فيها ما معناه: انه و في عام ١٩٧١ و حينما تم الإتفاق بشأن عقد مؤتمر (طهران) الذي جمع ممثلي الدول المصدرة للنفط (الأوبك) و ممثلي البلدان الصناعية الغربية و الشركات النفطية العالمية إعتقد الكثيرون انه سوف يتم التباحث بشأن الأسعار العالمية للنفط و الكميات النفطية، إلا انه فوجئ بما طرحته وفود الدول الغربية و الشركات النفطية العالمية الذين عبروا عن رغبتهم للحصول على الضمانات الكافية لتدفق النفط إلى الدول الغربية في حال الإتفاق مع الدول النفطية، إذ قد إستغرب ممثلوا (اوبك) من عدم إيلاء الطرف الغربي بالشؤون المالية و تركيز هؤلاء على الضمانات<sup>(٢٠)</sup> .

وبعد جولة المفاوضات التي جرت بين كلا الطرفين المتمثلين بطرف الأوبك من

جهة و طرف الدول الصناعية الغربية و ممثلي الشركات النفطية العالمية من الجهة الثانية إنتهت هذه المفاوضات بعقد إتفاقيتين سُميتا بإتفاقيتي (طهران و طرابلس) اللتين كانتا تنصان على تسليم جميع المهام النفطية من حيث الملكية و الحقل النفطية و إدارة العمليات النفطية و تسويق النفط و عمليات التسعير و الكميات المصدرة و تحديد مبدأ المحاصصة للدول النفطية إلى بلدان (الأوبك) نفسها، إلا أنها تكفل بضرورة تصدير الكميات النفطية التي تحتاجها سوق النفط العالمية و ضرورة عقد الإتصالات الضرورية مع الهيئات النفطية و الشركات النفطية العالمية بغرض تحقيق نمط من الإستقرارية في سوق النفط العالمية من حيث كميات الإمدادات النفطية و الأسعار العالمية، و هكذا ونتيجة لمثل هذه الإتفاقيات فقد أمنت الدول الغربية إمداداتها النفطية المتدفقة إليها من البلدان النفطية بما جعلها مطمئنة إلى حد كبير بسوق النفط العالمية و إمداداتها الحيوية و التي جعلتها أن لا تعبر عن مخاوف كبيرة بشأن ما اقدم عليه العراق من قرار لتأميم شركة نفط العراق (IPC) سنة ١٩٧٢، إذ إن الإتفاقيتين المشار إليهما كانتا الصمام الأمان بخصوص الإمدادات النفطية في جميع البلدان النفطية و من ضمنها العراق الذي ما لبث أن إتفق بعد قرار التأميم مع الشركات النفطية بالصيغة المعتمدة لكيفية إعادة ضخ النفط العراقي إلى البلدان الغربية و بصيغته الجديدة المتفق عليها حيث إنتهت إلى إتفاقية بين العراق و تلك الشركات في ١/٣/١٩٧٣ و التي انهيها بموجبها سياسة التقشف التي اعتمدها العراق بعد تأميم النفط في ١/٦/١٩٧٢، الأمر الذي جعل تدفق النفط العراقي أمراً حقيقياً وإنتهى بحصول العراق على الإيرادات المتحققة من صادراتها النفطية، و هكذا يمكن عد ما اقدم عليه العراق نمطا من تطبيق روح إتفاقيتي طهران و طرابلس اللتين سمحتا بإمكانية استحواذ البلدان النفطية على حقوقها النفطية بالصيغ المشار إليها ولكن في ظل التقييد بضرورة تأمين المصالح الغربية بحصولها على الإمدادات النفطية.

ولابد لنا أن نتذكر انه وفي عام ١٩٧٣ قد نشبت بين الدول العربية و إسرائيل

حربا كبيرة دخلت كل من مصر و سوريا في حرب طاحنة مع إسرائيل، فيما ارسلت بلدان عربية أخرى قووة عسكرية إلى ساحات الحرب لنصرة سوريا و مصر، وان بعضا من البلدان العربية النفطية أعلنت عن استعدادها لإستخدام النفط في الحرب ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل،<sup>(٢١)</sup> وبالفعل فإنها استخدمتها، وقد كان لمثل هذه الممارسة تاثير ضار على الإقتصاديات الغربية بعد أن إنقطعت عنها و لحين الإمدادات النفطية التي سببت في رفع أسعار النفط العالمية بشكل كبير و الحقت صدمة بإقتصاديات البلدان الغربية نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج التي كانت تكاليف الوقود تشكل عنصرا أساسيا منها فأدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى جهة اليسار محدثا إنخفاضا في الإنتاج الصناعي العالمي فإزدادت أسعار المنتجات الصناعية فأحدثت أزمة إقتصادية عالمية سميت في حينها بأزمة التضخم الركودي التي جمعت بين الركود في الإقتصاد و البطالة في القوى العاملة و إرتفاع المستوى العام للأسعار وقد تم تفسيرها من قبل إقتصاديوا جانب العرض الذين فسروا طبيعة تلاقي كل من التضخم و الركود الحالة التي إعتقدها الكلاسيك أنها مستحيلة ولا يمكن الجمع بينهما<sup>(٢٢)</sup> .

بعد حصول أزمة الكساد التضخمي المشار إليها فقد عدت الدوائر الغربية أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة يعود إلى ما اقدمت عليه البلدان النفطية العربية من ممارسات خارجة عن روح إتفاقيتي (طهران و طرابلس) و اللتين كانت الدول الغربية تذكر بهما قادة البلدان النفطية و منها على وجه الخصوص قادة البلدان النفطية العربية و هذه ادت و بطبيعة الحال إلى أن تراجع هذه البلدان سياساتها النفطية و أن لا تفكر مجددا بإستخدام النفط كسلاح.

ومنذ أن تم عام (١٩٧٤) تأسيس وكالة الطاقة الدولية والتي تجمع الدول الرأسمالية الصناعية المستهلكة للنفط و بعضا من الدول النفطية تم الإتفاق بشأن إستخدام المصادر النفطية للأغراض السلمية غير العسكرية و ضرورة إعتماد الثروات النفطية لمصلحة شعوب العالم و منها شعوب الدول النفطية<sup>(٢٣)</sup>، التي

اوكلت إليها صلاحيات كيفية التصرف بهذه الثروات، ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من الدول النفطية التي حصلت على إيرادات نفطية كبيرة استخدمت هذه الإيرادات لمصلحة شعوبها و تنمية إقتصادياتها و تطوير هياكلها التحتية و تنويع مصادر إنتاجها و تحقيق رفاهية شعوبها، إلا أن البعض الآخر من تلك البلدان و لسوء حظ شعوبها كانت لها قيادات غير مسؤولة لم تتصرف بالصيغة المرضية، إذ استخدمت ثرواتها النفطية و إيراداتها النفطية الكبيرة في مجالات أخرى تلخصت في تضخيم اجهزتها الأمنية و العسكرية و استفادات منها في شراء الأعتدة العسكرية و بناء مصانع لتصنيع الأسلحة بعض منها كان بالفعل اسلحة ذات تدمير شامل حرمتها الإتفاقات الدولية و نذكر على سبيل المثال دولة العراق التي كانت تحكمها سلطة شمولية وجدت أن من مصالحها الضيقة أن تثبت اركان حكمها من خلال عسكرة الإقتصاد العراقي و عسكرة أبنائه، إذ اقام العراق جيشا كبيرا اضخم بكثير مما يستوعبه البلد، لذا فإن مثل هذا التصرف كان يزعج الغربيين، إذ أن هؤلاء الذين ساعدوا العراق في حربه ضد إيران خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية اوصوا بضرورة تخلي العراق عن حلمه في بناء الإمبراطورية، إلا أن (صدام حسين) الذي اغرته نشوة الإنتصار العسكري المزعوم على إيران والذي افقدته صوابه و اراد هذه المرة و بجرأة غير مسبوقة سماها البعض بالحماقة اقدم على ممارسة خطيرة هي خروج السافر عن إتفاقيتي طرابلس و طهران وبدلا من أن يتصرف بحرية مطلقة في محيط العراق الغني بالنفط المسموح له اراد أن يخرج عن هذا المحيط ممزقا التزاماته حين ارسل قواته لإحتلال دولة الكويت.

## د - حقبة الحروب من أجل النفط

صحيح أن الدوائر الغربية قد إعتمدت على صيغة الخزين الإستراتيجي للنفط في سبيل تأمين الإمدادات النفطية للعالم الغربي و عدم السماح للتقلبات الحادة في أسعار النفط، حيث يعد وبطبيعة الحال نفط من المعالجات الطارئة التي اوصت بها

الوكالة الدولية للطاقة، إلا أن ما اقدمت عليه البلدان الرأسمالية الصناعية لم يكن يشفي الغليل و لم يحل كل المشكلات و لم يجعلها مطمئن كليا إلى مستقبل سوق النفط العالمية، و هكذا فإن البلدان الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعيش في هاجس كبير و كانت تنظر إلى مسألة النفط بحساسية كبيرة وتجعلها ضمن المكونات الأساسية لأمنها القومي<sup>(٢٤)</sup>، و هكذا كانت تنظر إلى منابع تجدها ضرورية بالنسبة إلى مصالحها و بالتالي ومن هنا كانت تسمح لنفسها و من أجل نصره أمنها القومي أن تتدخل عسكريا في حال وجود أي تهديد يهدد أمن الإمدادات النفطية، إلا انه وفي المقابل اقدمت القيادة العراقية على حماقة كبيرة حينما احتلت دولة الكويت الغنية بالنفط، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد المسألة مجرد إحتلال دولة لدولة صغيرة أخرى بل وجدت أن مثل هذا الإحتلال هو تهديد حقيقي و سافر للأمن القومي الأمريكي و كان ذلك هو السبب في رد الفعل القوي الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية التي جمعت العالم ضد هذا الغزو.

يرى المتابعون للشؤون العالمية، أن الولايات المتحدة الأمريكية و منذ اندلاع حرب الخليج الأولى كانت تخطط للسيطرة على منابع النفط العراقية إذ إن السياسات الأمريكية المعلنة بصيغة الإحتواء المزدوج و اطالة فترة الحصار الإقتصادي و ضرب الطوق على العراق و تدمير اسلحته المحظورة في عقر داره من خلال قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عن طريق مفتشي الأسلحة التابعين لهذه المنظمة و فرض الحظر الجوي على مناطق واسعة من العراق كانت دلالات حية على تلك النوايا، إذ أنها كانت تفتش عن ذريعة و فرصة سانحة في تنفيذ مخططاتها إلى أن طبقتها بالفعل حينما شنت قواتها حملة الغزو على العراق بحجة الإطاحة بالنظام العراقي تحت ذريعة وجود اسلحة التدمير الشامل المحظور في العراق و كونه خارجا عن القانون الدولي.

وعلى الرغم من المحذور الأمريكي في العراق ووجود قواتها في السعودية و دول



الخليج العربي و الذي تحقق لأمریکا نطا من الأمان للتدفقات النفطية، إلا أنها لا تعدها و لحد الان أنها حققت جميع مآربها و لا تعتقد أن دائرة المصالح الأمريكية قد تحققت كلية في ظل فقدان الفاصلة الإيرانية ضمن الدائرة غير المكتملة، لذا فإن البعض يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لشن حملة عسكرية على إيران لإكمال الجزء المفقود من دائرة المصالح النفطية الأمريكية، و كما هو معلوم أن مثل هذا التخطيط قد ينتهي إلى تنفيذ بنودها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت تشاء إذا ما إكتملت جميع الشروط الخاصة فيما لو كانت الظروف مهيئة على النحو الكامل أو إذا ما هيئ لها بحسب الإمكانيات الواسعة التي بإمكانها أن ترصد لها، و لكن من الممكن أن تؤجل الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ هذا المخطط إذا ما رأت أن الظروف و الشروط المستجدة ليست في صالح شن مثل هذا الهجوم، أو إذا رأت أن دولة إيران تستجيب لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التفاوض بين الطرفين في ظل المتغيرات التي تحتسب لها الولايات المتحدة الأمريكية من متغيرات إقليمية و دولية و مصالحها و صداقاتها مع الأطراف الأخرى التي تكن لها العداء السافر لإيران أو لا تروق لسياسات إيران الحالية، و بالإمكان أن لا تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذا المخطط إذا اثقلت متغيرات أخرى تجعلها تغض النظر عن تنفيذ هذا المخطط، لذا فإن هناك هواجس على أن هناك حربا آتية و هي هواجس يمكن وصفها بأنها من بين العوامل المسببة في الإرتفاع الحاد في أسعار النفط في أسواق النفط العالمية التي دنت في الآونة الأخيرة إلى عتبة (١٠٠) دولار للبرميل الواحد من النفط الخام.

ان المخاوف بشأن الحرب المرتقبة لا تستند إلى وجود أرضية هشة، إذ انه و في حال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على حقول النفط الإيرانية فإنها تسيطر بالكامل على نسبة ٥٤,٢% من الإحتياطيات النفطية العالمية<sup>(٢٥)</sup>.

ولابد لنا أن نستذكر القارئ أن ما تقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية في شنها للحروب النفطية و سيطرتها على الحقول النفطية في هذه المنطقة لن تنحصر



في إطار السيطرة التامة و المطلقة على منابع النفط في هذه المنطقة بالصيغة الأولية التقليدية التي إعتمدتها بريطانيا مثلما اشرنا إليها ضمن المرحلة الأولى (الفترة ما قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة) و هي الإستغلال البشع و السافر للثروات النفطية و إهمال مصالح البلدان النفطية، بل أنها تخطط و تنفذ من أجل تأمين تدفق الإمدادات النفطية من المنطقة إلى الماكنة الصناعية الجبارة للولايات المتحدة الأمريكية و هي مسألة الحياة أو الموت بالنسبة إليها و التي تختار و من دون أي شك أن تحيا من دون أن تموت و في ظل قدراتها الإقتصادية و العسكرية و مخبراتها القوية و التي لن تدوم بطبيعة الحال إلا من خلال تغذيتها المستمرة بمادة النفط<sup>(٢٦)</sup>

ههو النامهى كتيب

ههوانامه ڪتاب

## المبحث الثاني

# دور الولايات المتحدة الأمريكية و القوى العظمى في رسم السياسات النفطية العالمية

ههوانامهئ كئئب

## دور الولايات المتحدة الأمريكية و القوى العظمى في رسم السياسات النفطية العالمية

من خلال ملاحظة السياسات الدولية تتجلى لنا أن مثل هذه السياسات تعتمد وبالأساس على المصالح الإقتصادية للبلدان المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن واقع السياسات الدولية وواقع العلاقات الإقتصادية الدولية تعكس نمطا من العلاقات غير المتكافئة، إذ أن بعضا من تلك البلدان المرتبطة بعضها ببعضها الآخر تشكل بؤراً و مراكز إستقطاب، فيما أن البقية تشكل توابع تدور ضمن المحاور التي تحددها مراكز إتخاذ القرارات الدولية، و هكذا نرى أن مراكز الإستقطاب هي المسؤولة عن تحديد مثل هذه السياسات الدولية و ترسم بطبيعة الحال نمط العلاقات الدولية وما على التوابع سوى تنفيذ مخططات مراكز القرار الدولية التي تتجمع بين ايدى القوى الكبرى والتي تتاصل ضمن قوى دولية معروفة متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبى و اليابان، إلا أنه و في الآونة الأخيرة تمت إعادة صياغة لأطراف القوى العالمية، إذ أن بؤر القوى الدولية العالمية رأت أن من مصلحتها أن تدخل الساحة الدولية ضمن قوى دولية متمثلة بالتجمعات الإقتصادية، عليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت مع كندا و المكسيك في إطار تجمع إقتصادي وفق أسس و صيغ تسمح بانسيابية الحركة للعناصر الإنتاجية و حركة السلع و الخدمات مستفيدة من التسهيلات التي تقدم من أجل تحقيق نمط من التكامل الإقتصادي في إطار دول أمريكا الشمالية التي سميت بدول (نافتا)<sup>(٢٧)</sup>، و كذلك الحال فإن دول الإتحاد الأوروبى رأت أن من مصلحتها إستقطاب المزيد من الدول الأوروبية، عليه فإن الإتحاد الأوروبى إمتد باتجاه الشرق محتضنا المزيد من الدول الأوروبية الشرقية التي خرجت من نطاق المعسكر الشرقي الشيوعي، و هكذا فإن الإتحاد الأوروبى يضم تحت لوائه (٢٧) دولة أوروبية من غربي القارة الأوروبية ووسطها وشرقيها وهو

لا يزال يمتد نحو الشرق، وان الإتحاد الأوروبي و بعد فشل الدستور الأوروبي بعد أن تم رفضه خلال الإستفتاءين اللذين جريا في كل من فرنسا و هولندا اعاد النظر في هذا الدستور و في إطار معاهدة جديدة للتغلب على الصعوبات من أجل خلق كيان إقتصادي أوروبي متعاظم تنعم كل دولة اوروبية داخله في إطار الإتحاد الأوروبي بسيادتها الوطنية.<sup>(٢٨)</sup>

اما بخصوص الطرف الجنوبي الشرقي لقارة آسيا فقد تشكل نمط آخر من تكامل إقتصادي إقليمي و هو دول (الآسيان) و يهدف إلى خلق قوة إقتصادية إقليمية عالمية في ظل تعاظم القوة الإقتصادية لدولة الصين المارد الإقتصادي الكبير الذي طفى إلى سطح الساحة الإقتصادية العالمية مستفيدة من المزايا الكبيرة التي تتمتع بها من سوق واسعة متمثلة بكبر الحجم السكاني للبلد و كذلك الحال بميزة رخص الأيدي العاملة التي أعطت لهذه الدولة ميزة تنافسية في مجال المنافسة السعرية على الصعيد العالمي مستفيدة من دخولها إلى منظمة التجارة العالمية التي أعطت لها حقاً في أن تتمتع بالدولة الأكثر خطوة في مجال التجارة العالمية و في إطار الدول الداخلة في هذه المنظمة، و هكذا فإن الصين إستطاع أن تغرق الأسواق العالمية ببعض الانواع من السلع و المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها بميزة تنافسية هي في الغالب صناعات خفيفة لا تحتاج إلى أنماط تكنولوجية متقدمة مثل الصناعات النسيجية و صناعة الملابس و صناعة الأحذية التي سمحت لهذه الدولة أن تنعم بنتائج ايجابية منها تنمية إقتصادياتها و تحقيق فوائض تجارية و مالية و زيادة في ارصدة النقد الأجنبي وعلى وجه الخصوص زيادة ارصدها من الدولارات الأمريكية و التي تعد بمئات المليارات من الدولارات حيث اتاحت لها أن تتقدم صناعيا و تفكر في خوض المنافسة العالمية في مجال الصناعات الأكثر تقدما التي تستهلك كميات كبيرة من النفط الشحيح أصلا في دولة الصين التي تستخدم و بنسبة كبيرة الفحم الحجري الوفير في المناطق الغربية من الصين،<sup>(٢٩)</sup> علما أن هناك تحولا كبيرا يحصل في مجالات إستخدامات الوقود في الصين لصالح إستخدام النفط بسبب

النمو الإقتصادي الكبير الذي تشهده الصين وحيث بلغت نسبته في عام (٢٠٠٧) حوالي (١١,٣%)، و بعد أن وصلت الصين إلى المرتبة الثابتة من حيث إجمالي إنتاج السلع و الخدمات المنتجة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، عليه فإن النمو الإقتصادي الهائل الذي تشهده الصين يقضي بإستخدام كميات كبيرة من النفط ويشكل سببا إضافيا آخر لزيادة الطلب على النفط على الصعيد العالمي و هذه تدفع بطبيعة الحال الأسعار كي ترتفع على النحو الذي نلمسه حاليا، وبالإمكان أن نؤكد أن هناك اتجاها ملحوظا لزيادة إستخدامات الطاقة على الصعيد العالمي و على رأسها النفط كما يوضحه ملحق الشكل رقم (٢).

وهكذا فإن هذه التكتلات الإقتصادية و هذه القوى الإقتصادية الجديدة التي ثبت حضورها وعلى وجه الخصوص منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية مثل اليابان القوة الإقتصادية الكبيرة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة و غيرها من دول جنوب شرق آسيا الصناعية و الهند التي لا تنتج كميات كافية من النفط بإستثناء اندونيسيا التي تعد من بين الدول المنتجة للنفط والصين والهند اللتين تنتجان مقادير معينة من النفط إلا أنها لا تغطي حاجتهما، فإن هذه المنطقة أيضا و معظم البلدان الأوروبية الصناعية و حتى الولايات المتحدة الأمريكية تستورد مقادير كبيرة من النفط،<sup>(٣٠)</sup> وهذا الأمر قد خلق الإهتمام بهذه المادة من لدن القوى والتكتلات الإقتصادية الكبيرة على الصعيد العالمي كثيرا.

لقد ظهر لنا أن السياسات الدولية والعلاقات الإقتصادية الدولية تعكس المصالح الإقتصادية التي ينبع جزء كبير منها من خلال إستخدامات النفط على الصعيد العالمي بالنظر لما يسهم فيها في دفع العجلة الصناعية و الإقتصادية لدول العالم و منها على وجه الخصوص القوى والتكتلات الإقتصادية الكبيرة، وهكذا تراعى لنا أن الموازين الإقتصادية وموازن القوى الدولية تتأصل في إستقراء المصادر التي تشكل مصادر القوى العالمية التي تتمثل في مجموعة من العناصر المكونة لها من بينها مادة النفط.

وهكذا وجدنا أن مادة النفط تشكل العصب الحيوي لمصالح الأطراف العالمية و التي تشكل أيضا مصادر رئيسية للقوى العالمية، عليه فإن مراكز القوى و مراكز إتخاذ القرار في العالم ترى أن من مصلحتها أن تحتفظ بالقوى التي إمتلكتها و لن ترضى بالتخلي عنها، لذا فإنها تمارس ما اوتي لها من قوة للإحتفاظ بالقوى التي تمتلكها والأحتفاظ بمصالحها من خلال تبني جميع الوسائل التقليدية في شن الحملات العسكرية و ممارسة الضغوطات السياسية و الإقتصادية وكذلك الحال الدخول في نقاشات وحوارات مباشرة تخدم مصالح الأطراف جميعها بضمنها مصالح البلدان المستهلكة للنفط التي تهمها انسيابية تدفق النفط العالمي و تأمين إحتياجاتها و متطلباتها من النفط، و كذلك الحال بالنسبة لمصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والمتمثلة بتأمين حصص عادلة للإنتاج والتصدير ولعب أدوار جادة في تحديد أسعار النفط العالمية على أساس خلق نمط من إستقرار سعري و إستقرار جانبي العرض والطلب على الصعيد العالمي بحيث لايشكل أية إضطرابات حادة في سوق النفط العالمية وممارسة الأدوار الإيجابية في تلبية الطلبات العالمية المتنامية للنفط.

وبالنظر لزيادة الحاجة العالمية لمادة النفط من خلال تأمين كميات كافية من العرض فإن البلدان الصناعية المتقدمة و الشركات النفطية العالمية ترى انه من مصلحتها أن تسهم في تطوير إمكانات إنتاج النفط في البلدان المنتجة و المصدرة للنفط ليس من خلال تحقيق ارباح كبيرة عن طريق إستثماراتها في المجالات النفطية بل أن تنمية القدرات الإنتاجية لمثل هذه البلدان تخلق بيئات ملائمة لخلق إستقرار افضل في سوق النفط العالمية التي تنعكس بطبيعة الحال على مصالحها الإقتصادية، و هكذا فإن الحوار الهادئ و الإيجابي و النظر إلى مصالح البلدان النفطية و تنمية إقتصادياتها يشكل عناصر مهمة في خلق الإستقرار الإقتصادي العالمي و الإستقرار في سوق النفط العالمية، و هكذا فإن العلاقات الإقتصادية الدولية الحالية و الأطراف المحركة لها ترى أن من مصلحة الجميع أن يكون هناك تفاهم أوسع بين الأطراف المكونة لسوق النفط العالمية.



ومن خلال متابعة سلوكيات القوى العظمى و القوى الصناعية العالمية و جدنا أن هذه القوى و بضمنها على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إعادت النظر في سياساتها و ممارساتها في المجالات النفطية منذ معاهدة (طهران - طرابلس)، و أن المتتبع لسياسات هذه القوى العظمى قد وجد أن هذه القوى تتصرف بمزيد من العقلانية ووضوح الإعتبار للبلدان النفطية إلا أنها و في نفس الوقت تتحسس كثيرا إذا ما تم ضرب مصالحها في الصميم، و تجد أن مصالحها تكمن في عدم وجود أية خلخلة في سوق النفط العالمية و أية تقلبات حادة غير مدروسة و غير مخطط لها في أسعار النفط وهذه قد تدفعها إلى ممارسة ردود أفعال لن تكون من مصلحة البلدان النفطية التي تصبح هي الخاسرة في نهاية المطاف.

وبالنظر لما تمتلكها القوى العظمى من قدرات عسكرية و سياسية وإقتصادية ومعلوماتية تسمح لها بحرية الحركة ليست في مجال العلاقات بين الدول فحسب وإنما في مجال إتخاذ القرارات الدولية التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة أيضا، إذ أن هيكله مجلس الأمن الدولي و حق النقض في مجلس الأمن الممنوح للدول العظمى تجعل القرارات لا تخرج عن إرادة هذه الأطراف ومصالحها التي قد تكون أيضا وبطبيعة الحال في غير مصلحة بعض البلدان النفطية الخارجة عن إرادة القوى العظمى التي تحسب لها أنها خروج عن إرادة المجتمع الدولي حينما يتم إصدار قرارات بحقها في إطار بعض العقوبات الإقتصادية التي قد تصل إلى حد فرض الحصار الإقتصادي.

وإذا كنا واقعيين فلا بد لنا أن نعترف بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن القوة الإقتصادية الأمريكية هي قوة إقتصادية عظيمة نظرا لما تمتلكها من قدرات إقتصادية كبيرة و فائقة جعلتها تستأثر بأكثر من ثلث إجمالي الإنتاج العالمي،<sup>(٣١)</sup> وهكذا فإن قوة إقتصادية و بهذه الدرجة لا بد لها أن تؤمن لنفسها متطلباتها والتي تكون من بينها و بطبيعة الحال إحتياجاتها من النفط الذي لا يمكن تأمينه من خلال إنتاجه داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذا البلد الذي يستهلك

يوميًا مقادير كبيرة من النفط تبلغ حاليًا حوالي (٢٠) مليون برميل يوميًا لايؤمن لنفسه سوى (٥) ملايين برميل يوميًا من إنتاجه المحلي.<sup>(٣٢)</sup> و هكذا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع أن تؤمن لنفسها من الإنتاج المحلي من النفط سوى (٢٥%)، علما أن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ينمو بمعدل يزيد عن (٢%) في أسوأ الأحوال حتى و أن كان معدل النمو فيها متباطئا فضلاً عن أزمة الرواج و الإنتعاش الإقتصادي الذي يزداد فيه هذا المعدل على نحو أكثر بكثير فيجعلها تستورد كميات كبيرة من النفط و بمعدلات أعلى من معدلات النمو الإقتصادي بالنظر لتدني قدرات الإنتاج المحلي للنفط حيث تتناقص و على مر الزمن، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجد أن دائرة مصالحها وأمنها القومي تتأطر في تأمين حاجاتها النفطية المتنامية التي تدفعها إلى القبول بمنح مستحقات إستيراداتها النفطية إلى الأطراف المصدرة إلا أنها لن تقبل التلاعب بهذه المصالح وهذا الأمن القومي الأمريكي، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقيس صداقتها و عداها بمنظور الأمن النفطي، لذا فإن البلدان التي تستجيب لمصالح الأمن القومي الأمريكي تدخل ضمن دائرة الأصدقاء و أن من يضرب مصالحها في الصميم و يثير غضب الولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه الخصوص البلدان المصدرة للنفط تصبح دولاً معادية أو مارقة وفق المنظور الأمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن المساحة الإجمالية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية قد تم تقسيمها وفق القياسات النفطية إلى خمس مناطق ادارية تسمى بإدارة المناطق النفطية للدفاع عن المصالح الأمريكية: (Petroleum Administration for defense District-PADD)

التي يكشف عنها ملحق الشكل رقم (٤ أ) وهذه المناطق يمكن توزيعها على النحو الآتي:

**المنطقة الأولى:** (East Coast) منطقة الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية - وهذه المنطقة تمتد من الحدود الكندية و تنتهي بولاية فلوريدا الواقعة على البحر الكاريبي و تضم (١٦) ولاية أمريكية تطل على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية المطلة على المحيط الأطلسي.

**المنطقة الثانية:** (Mid West) وهي المناطق المطلة على الحدود الشمالية الشرقية بمجوار البحيرات الخمس الكبرى وتضم (١٦) ولاية أمريكية.

**المنطقة الثالثة:** (Gulf Coast) وهي منطقة الجنوب الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية التي تضم (٦) ولايات بضمنها ولاية تكساس الغنية بالنفط، علما أن هذه المنطقة تعد من أغنى المناطق النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية وتسهم في ردف إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاجها النفطي بنسبة (٤٧%)<sup>(٣٣)</sup>، وان هذه المنطقة تسمى بالمنطقة الثالثة و تحظى بأهمية بالغة عند الولايات المتحدة الأمريكية لان الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت أيضا بإنشاء مكامن و خزائن ملحية ضخمة داخل الطبقات الملحية في (لويزانا) بعد معالجتها بالطرق التكنولوجية المتاحة في هذا البلد، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية إستطاع من خلال جهودها المنصبة نحو إنشاء خزانات و إعتمادا على قدراتها التكنولوجية الفائقة لإنشاء خزائن ملحية كبيرة في الطبقات الأرضية الملحية في ولاية (لويزانا) من خلال حقن تلك الطبقات الملحية بالماء ثم سحب المياه المالحة إلى سطح الأرض منشئة كهوفا مغطاة بمجران بلورية ملحية.

**المنطقة الرابعة:** (West Coast) وهي منطقة مطلة على الساحل الغربي المطل على المحيط الهادي، و هذه المنطقة تضم إضافة إلى ولاية (الآسكا) مناطق أخرى تمتد من الحدود الفاصلة بين الدولتين (كندا) و (الولايات المتحدة الأمريكية)

وجنوبا لحين الوصول إلى الحدود الفاصلة بين (المكسيك) و (الولايات المتحدة الأمريكية) في ولاية (كاليفورنيا) و هي منطقة تعد ثاني أهم منطقة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ أنها تسهم في إنتاج النفط الأمريكي بنسبة (١٨٪).<sup>(٣٤)</sup>

**المنطقة الخامسة: (Rocky Mountain)** وهي منطقة الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية بجوار الحدود (الكندية) و تضم خمس ولايات أمريكية تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية.

ومن خلال مراجعة تقسيمات المناطق النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الوقوف على التسمية التي اطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية على المناطق النفطية الأمريكية فإنها مناطق تسم الدفاع عن المصالح الأمريكية، و هكذا فإننا نتأكد من مدى أهمية النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث المنطقة الثالثة التي تضم ولاية تكساس الغنية بالنفط تشكل أهمية بالغة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قياسات الدفاع عن المصالح الأمريكية التي تسهم بنسبة (٤٧٪) في الدفاع عن المصالح الأمريكية التي تشكل تأمين (٢,٥ مليون) برميل من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية، و بالنظر للحاجات النفطية الأمريكية الكبيرة البالغة حاليا (٢٠ مليون) برميل يوميا يتم تأمين معظمها من خلال الإستيراد من خارج الولايات المتحدة الأمريكية من دول الأوبك وغيرها من الدول النفطية،<sup>(٣٥)</sup> و هنا لابد من القول أن ما تسأهم فيها دول الأوبك بخصوص الإستيرادات الأمريكية من النفط تبلغ (٣,٥٠٪) وتزيد قليلا عن (٧,٥ مليون) برميل يوميا، علما أن منطقة الخليج والتي نقصد بها جميع النفوط التي يتم تصديرها عبر الخليج العربي بضمنها العراق و إيران إضافة إلى دول الخليج العربي الأخرى تسأهم في ردف الصادرات النفطية للأوبك بنسبة (٨٠٪)<sup>(٣٦)</sup>، وهكذا ومن خلال مقارنة المنطقة الأهم في الولايات المتحدة الأمريكية أي المنطقة الثالثة منها مع منطقة الخليج العربي نجد أن هذه المنطقة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى

## المصالح الأمريكية.

لابد من التأكيد على نقطة مهمة طالما غابت عن مخيلة معظم المتتبعين و حتى عن مخيلة بعض الساسة و المحللين السياسيين و الإقتصاديين الذين تكون تحليلاتهم سطحية و غير معمقة و هي أن سعر النفط المحدد غالبا يتم تحديده و بصورة قاطعة في سوق (تكساس) بالنظر لكونها اكبر سوق نفطية عالمية و أقرب الأسواق إلى مصادر الإستهلاك في العالم و هي سوق الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فإن الفارق الموجود في أسعار أسواق النفط الأخرى في (برنت) مثلا و التي تمثل النفوط الموجودة في منطقة بحر الشمال و هي مناطق غنية بالنفط تقع بين (النرويج) و (بريطانيا) و نفط (دبي) الذي يمثل النفوط الموجودة في منطقة الخليج العربي هي أقل بالطبع من سعر سوق تكساس و يعود السبب في إنخفاض سعر النفط في هاتين المنطقتين الأخيرتين إلى بعدهما عن منطقة تكساس أو بالأحرى عن سوق الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك فيها كمية كبيرة من النفط يوميا في العالم و لابد أن نذكر هنا أن الفارق السعري الموجود بين سوق (دبي) و سوق (تكساس) يغطي تكاليف النقل إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(37)</sup> حيث انه فيما لو إعتدت صيغة أخرى بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية غير الصيغة الحالية المعتمدة و هي إعتداد صيغة تصدير النفط عبر الخليج العربي و نقلها إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ناقلات النفط التي تقطع مسافات شاسعة جدا للوصول إلى سواحل الولايات المتحدة الأمريكية الشرقية و هي بالطبع مسافات طويلة جدا و مكلفة بالنظر لأستغراقها لحقب زمنية طويلة و حاجتها إلى تأمين وسائل النقل التي تزيد التكاليف على عملية النقل منها التكاليف المتمثلة بالتكاليف الأساسية الخاصة بإستخدام موانئ النفط و مستلزمات التصدير فيها إضافة إلى تكاليف إستئجار ناقلات النفط التي تزداد تكاليفها بإزدياد المسافات التي تقطعها بالنظر إلى ما تتحملها من تكاليف تشغيلية باهضة، و هكذا فإن هذه البلدان لو إعتدت صيغة جديدة

وهي بناء خطوط انابيب النقل لنقل نفطها إلى السواحل الشرقية في البحر المتوسط و تبنت صيغة إعتما د سوق أخرى غير سوق (دبي) لنقل على سبيل المثال سوق (جيهان) و هي أقرب إلى مناطق إستهلاك النفط العالمية الكبرى التي توجد بطبيعة الحال في الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح سوقا تحدد فيها سعر النفط بسعر أعلى من سوق دبي الحالية ولا ضير فيما لو كانت أقل من سوق (برنت) ولكن مهما يكن من امر فإن إعتما د سعر أعلى عما محدد في سوق (دبي)، كما هو الحال في الوقت الحاضر، سيعود بالنفع على جميع الدول النفطية الموجودة في المنطقة التي تمتد عبر أراضيها انابيب نقل النفط\*\* ومادما نتحدث عن هذا السيناريو المقترح و هو التوصية بإنشاء سوق نفطية جديدة في البحر المتوسط فإننا لا بد لنا أن نقول أن حلقة الوصل بين حقول نفط غنية في منطقة الخليج و سواحل البحر المتوسط الشرقية تتمثل بأراضي إقليم كردستان العراق و دول أخرى لها سواحل على البحر المتوسط و هي تركيا و سوريا و لبنان و يمكن لنا أن نضيف أيضا دولة إسرائيل في حال حل القضية الفلسطينية و قضية (جولان) بين إسرائيل و سوريا و إقامة نظام نفطي ملائم في المنطقة بضمنها النظام النفطي الذي لا بد من تحقيقه في العراق و في إقليم كردستان العراق، ولا بد لنا أن ننوه إلى حقيقة مفادها انه وعلى الرغم من وجود خيارات مختلفة لتحديد المنطقة التي يمكن لها أن تصبح سوقا نفطية مستقبلية إلا أن إختيار منطقة على السواحل التركية المتوسطة يكون هو الخيار الأكثر جدية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى الدور التركي الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كونها كانت و لا تزال تمثل الأقرب و الانسب للولايات المتحدة الأمريكية ضمن هذا التوجه.

---

\*\* من الجدير بالذكر أن تكاليف نقل النفط بالأنابيب تعد أرخص أنواع تكاليف نقل النفط لكونها تتصف بالإنسيابية و التدفق المتواصل، علما أن نصب مضخات دفع النفط تمثل الوسيلة الرئيسية لديموية تدفق النفط عبر هذه الأنابيب إضافة إلى خصائصها الفريدة و عدم تلويثها للبيئة.

## المبحث الثالث

# نحو إقامة نظام نقطي كوردستاني ملائم

کتب

ههوانامه ڪتاب



## نحو إقامة نظام نفطي كوردستاني ملائم

تبين لنا أن البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اقدر على حماية مصالحها و تأمين الطرق اللازمة لحماية هذه المصالح، وبما أن قضية النفط هي قضية حيوية و ذات حساسية كبيرة بالنسبة إلى هذه البلدان فإن من الذكاء و الدهاء لصانعي السياسة في البلدان النامية و منها البلدان النفطية على وجه الخصوص أن تساير طموحات و تطلعات هذه البلدان وعلينا ومن أجل مصالحها القومية أن لا تقف بوجه المخططات التي ترسمها البلدان الغربية وخاصة الطموحات والتطلعات التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية الإقدام عليها.

يرى المراقبون أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين ثاقبة إلى منطقة الشرق الأوسط و نفط الخليج بوصفها مناطق استراتيجية و تؤمن لها مصالحها وفق الخطط التي ترسمها لنفسها و من بينها انسيابية تدفق النفط إلى العالم الغربي من هذه المنطقة و عبر أراضيها و من بين ما تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من أراضي إقليم كوردستان و أراضي تركيا ممرا امنا لإيصال نفط الخليج إلى مياه البحر المتوسط، إضافة إلى النفط الموجود في إقليم كوردستان و العراق وحقول النفط الموجودة في مناطق كركوك، لذا فإن هاتين المنطقتين ( إقليم كوردستان العراق و تركيا) لهما أهميتهما الخاصة، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و هما تشكلان مناطق تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن من مصالحها أن تجمع هاتين المنطقتين ضمن دائرة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، عليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترسل وعلى الدوام رسائل مباشرة و غير مباشرة إلى حكومة إقليم كوردستان و القيادة

السياسية في هذا الإقليم وإلى صانعي السياسة والمؤسسة العسكرية في دولة تركيا وتدعوها إلى أن تنظر بعين تشوبها العقلانية والحكمة و العيش معا دون إثارة القلاقل والنزاعات الحادة و العدائية لان مصالح إقتصادية ذات نفع بالنسبة إلى الطرفين تربطهما، و هكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تضع هاتين المنطقتين ضمن الدائرة التي قد رسمتها لنفسها في المنطقة وخاصة أثناء تنفيذ المخطط المستقبلي في حال تنفيذ مخططاتها في التأثير والضغط على إيران وإمكانية محاصرتها بغرض الإذعان لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالصيغ التي تنويها هي حتى وأن كانت الصيغ التي تعتمد عليها صيغ عسكرية وفق المتغيرات التي قد تستجد في المستقبل.

عليه ومن هذا المنطلق فإنه يمكن قراءة المخططات والطموحات وتمنيات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا بد أن يتم اخذها بنظر الإعتبار وإعتمادها كاداة فاعلة وطريقة تستنير بها مراكز اتخاذ القرار في دول المنطقة و منها على وجه الخصوص صانعو السياسة و متخذو القرار في إقليم كردستان العراق الأحوج إلى من ينير لهم الطريق بوصفها دوائر ومؤسسات حديثة على ساحة السياسات الدولية والسياسات الإقليمية في هذه المنطقة الحيوية في العالم.

ومن بين النقاط التي لا بد من ذكرها في هذا المجال ما يأتي:

(١) بعد أن استخدمت بعض الدول العربية النفطية النفط كسلاح بوجه الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية بحجة أنها كانت تدعم إسرائيل في حربها عام ١٩٧٣، وبعد أن تأثرت إقتصاديات هذه البلدان نتيجة هذا الفعل قامت البلدان الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بإعتماد أسس ووسائل لحماية انفسها، وإنتقلت من تلك البلدان بوسائلها الخاصة، ومن ثم فإن تلك المعركة التي جعلت من النفط سلاحا أصبح السلاح المستخدم فيها ذا حدين، إذ أن ذلك السلاح الذي أدى إلى إلحاق بعض الإذى بالولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية أدى إلى

نحور البلدان العربية نفسها و إنعكس بالسلب عليها من جميع النواحي منها السياسية و الإقتصادية، إذ أن إنخفاض أسعار النفط لغاية نهاية القرن الماضي وحصول نزاعات حادة فيما بين بعض البلدان النفطية العربية وحصول ازمات سياسية و نشوب الحروب فيما بينها نتيجة إتهام بعضها البعض الآخر للمسابقة في عرض كميات كبيرة من النفط في السوق النفطية العالمية، وإتهام بعضها للبعض الآخر في سرقة منابعها النفطية من خلال حفر آبار مائلة بجوار آبارها ضمن هذه المسابقة و المنافسة الحامية الوطيس بغرض إنتاج كميات كبيرة وعرض كميات كبيرة في سوق النفط العالمية كانت نتيجة للسياسات النفطية الأمريكية والغربية حيال هذه البلدان النفطية التي كانت قد إعتمدت النفط كسلاح ضد العالم الغربي الصناعي الأوج إلى النفط والأكثر حساسية حيال إستخدامات النفط كسلاح،<sup>(٣٨)</sup> عليه فإن البلدان النفطية والمناطق الغنية بالنفط ومن بينها إقليم كردستان العراق لا بد لها أن تدرك حقيقة مفادها أن عصر إستخدامات النفط كسلاح قد ولى دون رجعة و لا يمكن لأى طرف أن يفكر في ذلك، إذ أن الثروات النفطية المتواجدة في باطن أراضى أية دولة باتت ثروات عالمية وأن إستخداماتها أصبحت أكثر عالمية، لذا فإن على هذه البلدان أن تدرك أن صياغة سياساتها النفطية العالمية و المخططات العالمية التي يتم تسيرها على الأغلب ضمن دوائر السياسات النفطية التي تتم صياغتها وتشكيلها عبر المنافذ الأمريكية و الغربية حالة واقعية ولا يمكن المساس بها بأي حال من الأحوال.

(٢) تأسيساً على النقطة السابقة وإهتداءً بالحقيقة التي مفادها أن الثروات النفطية في أي بلد أو إقليم لا يمكن وصفها بأنها ثروات قومية صرفة يمكن التصرف بها وفق اهواء الحكام في ذلك البلد أو ذلك الإقليم، إذ أن هذه الثروة باتت أكثر عالمية تشارك فيها وفي جني منافعها شعوب مختلفة وحكومات عديدة إقليمية و فيدرالية و بلدان أخرى تستقبل النفط المار عبر أراضيها ومياها الإقليمية

وموانئها البحرية، وان شركاتاً عديدة لا بد لها أن تشترك في حصص المنافع و الأرباح التي يتم جنيها من خلال المشاركة في التنقيب عن النفط و تطوير حقول النفط و المساهمة في إستخراج النفط و نقل النفط و تحميله على ناقلات النفط عبر الموانئ النفطية، و هكذا فإن قضية النفط من البداية إلى النهاية لا يمكن حصرها في إطار المنافع القومية الصرفة، لذا فإن السياسات النفطية المعتمدة في أي بلد أو أي إقليم في إطار الحكومات الفيدرالية لا بد لها أن تعبر الأهمية إلى بعض من النقاط أو المسائل و الحقوق المترتبة من أهمها الحقوق المعدنية و التي تمتلكها الحكومات بالنيابة عن البرلمانات التي يتم تفويضها شعبيا في إطار الإنتخابات التي تحددها الدساتير الخاصة بالبلدان والأقاليم و القوانين التي تنظم هذه الحقوق والتي يمكن ومن خلالها أن تتصرف الحكومات بالإستناد إلى الدساتير والقوانين الخاصة بكيفية التصرف بهذه الحقوق ومنح بعضها إلى بعض الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط و في المراحل اللاحقة المتمثلة بالتطوير والإستخراج كل حسب الصيغ والنسب التي تحددها الإتفاقات التي تجريها هذه الحكومات مع الشركات العاملة في مجال النفط التي تضاف إليها نسب متدرجة بصيغ العلاوات الإضافية التي تتم اضافتها كلما حصل تقدم في مجال العمليات النفطية من حيث التنقيب والتطوير والإستخراج و النقل والتراخيص و ذلك بصيغة اجور النقل أو ضرائب النقل التي تدفع إلى الحكومات الإقليمية والفيدرالية التي تمر عبر أراضي تلك البلدان وصولا إلى الموانئ و من ثم الحقوق الأرضية وحقوق التحميل وغيرها من الحقوق المترتبة على العمليات النفطية منها الحقوق السطحية التي ينتفع منها المواطنون القاطنون بالقرب من العمليات النفطية التي قد تتأثر اجواءها و مناخها و بيئاتها وحقولها الزراعية و مبانيها و منشأتها بمثل هذه العمليات النفطية من آثار بيئته الضارة التي تلحق الإذى و الضرر بصحة المواطنين و مبانيهم السكنية و منشأتهم المدنية وحقولهم الزراعية التي قد يتأثر الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) بهذه العمليات النفطية،<sup>(٣٩)</sup> وقد تلجأ الحكومات في تطبيق قوانين متعلقة بالثلوث

البيئي إضافة إلى الإرشادات والتعليمات التي تضعها الحكومات والهيئات العامة في إطار العمليات النفطية التي لا بد أن يتم الأخذ بها وإلا قد تفرض غرامات على من يتخطاها.<sup>(٤٠)</sup>

وبما أن انظمة الحكم الديمقراطي ترى أن النظام العام و الدساتير والقوانين لا بد لها أن تكون موضوعة في إطار المصلحة العامة و مصلحة الشعوب التي تكون إستخدامات النفط و عملياتها من بين تلك الأطر العامة لذا فإن هذه القوانين لا بد لها أن تعكس مصالح الشعوب ضمن مسارات نظام الحصص الموضوعة التي يمكن تأطيرها في إطار إضافة الفوائد والمنافع أثناء تقديم الخدمات العامة ومجالات تطويرها من أجل خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة في إطار النظام العام، وبما أن العمليات النفطية تحتاج إلى إمكانات تكنولوجية كبيرة ومتقدمة وأنها بحاجة أيضا إلى إستثمارات ضخمة في مجال العمليات النفطية في الأطر جميعها، وبما أن هذه العمليات لا بد لها أن تكون متشعبة و متكاملة على الصعد جميعها من تنقيب و حفر و إستخراج ونقل وتسويق و على نحو كبير، و بما أن هذه العمليات تحتاج إلى تبني صيغ الكفاءة الفنية والإقتصادية ضمن معايير الجدوى الفنية و الإقتصادية، وتحتاج أيضا إلى أسواق مضمونة على نحو دائم و متواصل، لذا فإن العمليات النفطية و على هذا النحو من الشمولية و العمق و الضخامة الكبيرة لا بد لها أن تدخل ضمن إطار أنشطة الشركات النفطية العملاقة التي لا بد لها أن يتم إستقبالها وإستخدامها بغرض الإستثمار في المجالات النفطية كافة وضمن عملياتها النفطية، وهكذا فإنه من غير الممكن الركون إلى الشركات التي تدعي أنها شركات نفطية تبحث ضمن صفقاتها عن الأرباح بصيغة و سطاء تباع عقودها و صفقاتها إلى شركات نفطية عملاقة ومن ثم فإنها تؤدي إلى إضافة تكاليف أخرى بصيغة ارباح الوسطاء التي تحصل عليها تلك الشركات الوسيطة، عليه فإن الحكومات التي تبحث عن عقد الصفقات و إبرام العقود لا بد لها أن تركز إلى عقد صفقاتها و إبرام عقودها مع الشركات العملاقة التي تعد بطبيعة الحال الشركات

الأم وتعد أيضا المراجع النهائية و الرئيسية في مجال العمليات النفطية.

٣) إذا كان الركون و الإعتماد على الشركات النفطية العملاقة أمراً مهماً وحيوياً في مجال العمليات النفطية فإن على الحكومات أن تدرك أن الوصول إلى هذه النقطة و هذه النتيجة لا يمكن وصفها بأنها نهاية المطاف و أن تقف بعدها متفرجة و تنتظر النتائج المترتبة على تلك العمليات النفطية و ذلك لان النتائج المتوخاة قد تكون سلبية و قد تكون وخيمة و تصبح وبالأعلى على مستقبل ذلك البلد أو ذلك الإقليم ، إذ قد ينقلب السحر على الساحر و يجد الجميع أنهم طافون على بحر من الركام و الأوساخ و الفضلات التي سوف تبثها و تنفخها و تسيلها العمليات النفطية التي تخلقها تلك الشركات، لذا فإن حكومات تلك البلدان أو تلك الأقاليم عليها أن تكون حذره بالنسبة إلى سلوكيات و تصرفات تلك الشركات العاملة في مجال النفط الباحث أصلاً عن أقصى الأرباح التي يمكن لها أن تحققها في تلك البلدان والأقاليم، فعلى هذا الأساس فإن برلمانات هذه البلدان و الأقاليم الفيدرالية عليها أن تدرك خطورة الوضع و النتائج المتوخاة عن العمليات النفطية و لا بد لها أن تسن قوانين خاصة تحدد مجالات عمل الحكومات في إطار كيفية عقد الإتفاقات و إبرام العقود النفطية من خلال سن القوانين الخاصة بمجالات عمل الشركات النفطية و الحيلولة دون المساس بالبيئة و الإضرار بها من خلال فرض ضرائب التلوث و كذلك الحال السيطرة على صيغ عمل الشركات و مراقبة سلوكياتها و حتى سلوكيات الحكومات القائمة في مدياتها الزمنية التي تدير أثنائها السلطة و عليها أن تلزم الحكومات أيضا في متابعة عمل الشركات و إرشادها في إطار السياسات النفطية التي لا بد أن يتم تحديدها في إطار هيئات نفطية عاملة في هذا المجال.

بما أن إقليم كوردستان العراق مقبل على مديات زمنية مستقبلية بخصوص العمليات النفطية فإن على المؤسسات العاملة في هذا الإقليم أن تدرك خطورة العمليات النفطية و آثارها البيئية الضارة، لذا فإن برلمان كوردستان العراق الذي

أصدر قانوننا ينظم العمليات النفطية وأعطى بموجبه صفة شرعية قانونية للعقود النفطية مع الشركات النفطية وأجاز إبرام العقود مع الشركات النفطية في إطار حماية بيئة كردستان عليه أن يدرك أن هذا القانون لم يتم سنه اعتباراً بل انه يدرك خطورة المسألة لذا فإن برلمان كردستان يجب أن يكون منتبهاً إلى نتائج العمليات النفطية والآثار البيئية التي تشكلها تلك العمليات و أن تلزم الحكومة بضرورة الإنتباه إلى هذه النتائج، و إذا كان قانون النفط و الغاز قد انتبه إلى مخاطر البيئة في مجال العمليات النفطية<sup>(٤١)</sup>، فإنه قد تناسى المخاطر الأخرى التي قد تنجم عن طبيعة عمل الشركات النفطية العاملة في مجال العمليات النفطية الباحثة أصلاً عن الأرباح وقد تلجأ إلى جميع الوسائل من بينها الضغط على الآبار النفطية من خلال الإستخراج المتواصل و المكثف للنفط وهو الذي قد يشكل عبئاً وضغطاً إضافياً على هذه الحقول و التي قد تكون من نتائجها حصول تقمع الماء أو تقمع الغاز و هي مشاكل فنية ناجمة عن زيادة الضغط على البئر النفطي والذي ينتهي إلى أن يطفو الماء أو الغاز إلى فوهة البئر مما يؤدي إلى انحباس كميات تجارية من النفط في باطن البئر حيث لا يمكن إستخراجه بالوسائل التكنولوجية الحالية<sup>(٤٢)</sup>، وحتى و أن تمت معالجتها بالصيغ التكنولوجية المتاحة في الوقت الحاضر أو التي قد تتاح في المستقبل فإنها سوف تشكل تكاليف إضافية تضاف إلى التكاليف في حال عدم الضغط على هذه الآبار التي تضع حداً أمام إمكانات الهدر في الثروات النفطية من خلال انحباسها في حال الضغط على الإنتاج و الإستخراج بصورة مكثفة لاتطبيقها الآبار النفطية كل حسب إمكاناته الإنتاجية المتاحة، وعلى الهيئة المقترحة في إقليم كردستان العراق أن يكون منتبهاً إلى تقصي عمل الشركات النفطية و التأكيد من حصص الإنتاج الحقيقية و أن تكون شفافة مع ممثلي الشعب في برلمان كردستان و مع الأوساط الشعبية و الإعلامية و كذلك عليها أن تدرك حقيقة مفادها أن الثروات النفطية الموجودة في باطن أراضي إقليم كردستان هي ملك لجميع مواطني العراق بأسره<sup>(٤٣)</sup> سواء اكان في إقليم



كوردستان أو مناطق عراقية تقع خارج إقليم كوردستان العراق، لذا فإن على حكومة الإقليم أن لا تتصرف حسب أهوائها إذ عليها أن تدرك أن نظام المحصص والحقوق المرتبة على الثروات النفطية الموجودة في المنطقة هي ثروة قومية يشارك فيها جميع العراقيين، لذا فعليها أن لا تكون متحسنة من أي تدخل من قبل الحكومة الفيدرالية في العراق فإنها تمثل باقي المواطنين العراقيين خارج إقليم كوردستان، وعليها أيضا أن تأخذ بنظر الإعتبار مصالح البلدان التي تمر عبر أراضيها انابيب نقل النفط إلى موانئ التصدير كون الأطراف جميعها تشترك ضمن المصالح المشتركة التي تنبثق من العمليات النفطية التي تكون في إطار أراضي إقليم كوردستان العراق، هذا فضلا عن مصالح الشركات العاملة في مجال العمليات النفطية و البلدان المستوردة للنفط التي تكون بلدانا فاعلة على الساحة السياسية وساحة السياسات النفطية في العالم و عليها أيضا أن تدرك أن العراق عضو فاعل ومؤسس لمنظمة البلدان المصدرة للنفط و التي تحدد اطر السياسات النفطية في المنطقة وتلزم اعضاءها بالسياسات النفطية و المحصص النفطية التي على البلدان أن تتبناها من دون أن تتخطاها باي حال من الأحوال وهي نقطة جوهرية وعلى حكومة إقليم كوردستان العراق أن تنتبه إليها.

وبما أن الثروة النفطية هي ثروة الجيل الحالي و الأجيال المستقبلية فإن على الأطراف جميعها ومن ضمنها حكومة إقليم كوردستان و برلمان كوردستان أن تدرك هذه الحقيقة و أن تتصرف في إطارها، وإن عليها أن تدرك أيضا أن مجال العمليات النفطية و الإستثمار في المجالات النفطية اكبر من أن يكون مجرد إستخراج النفط و الحصول على الإيرادات النفطية فحسب، بل هو عملية إقتصادية أعم و أشمل، ومن هنا فإن حكومة إقليم كوردستان لا بد لها أن تربط العمليات النفطية و الإستثمار في المجالات النفطية بقضية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إقليم كوردستان وفي تطوير كفاءة العناصر الإنتاجية و تطوير باقي القطاعات الإقتصادية غير النفطية بغرض إخراج إقتصاد إقليم كوردستان العراق من دائرة الإقتصادات



الريعية المعتمدة و بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية، لذا فإن حكومة إقليم كردستان العراق يفترض بها و أثناء إبرامها للعقود النفطية و الإتفاقات أن تضع نصب عينها ضرورة تخطي إطار العمليات الإستخراجية للنفط أثناء عقد الإتفاق مع الشركات النفطية العالمية، إذ عليها أن تربطها بعمليات أخرى خارج إطار العمليات الإستخراجية منها على سبيل المثال، الصناعات التحويلية في مجال النفط وتطوير الكوادر الفنية المحلية من خلال زج الكوادر الكوردستانية في دورات تدريبية تلتزم بها الشركات النفطية و كذلك الحال في تكوين مهارات فنية محلية من خلال الزام تلك الشركات بلإنفاق على تكوين تلك الكوادر و المهارات من خلال ارسال الكوادر النفطية الكوردستانية إلى المؤسسات التعليمية و الجامعات العريقة كي ينال هؤلاء شهادات فنية و اكاديمية متخصصة في مجال العمليات النفطية و كذلك الحال في إرسال الكوادر الفنية النفطية الموجودة في الوقت الحاضر إلى دورات تدريبية خارج العراق بغرض صقل و تطوير مهاراتها، وعلى حكومة كردستان العراق أن تتصرف قلبا و قالبا في إطار المصلحة العامة لشعب إقليم كردستان العراق على وجه الخصوص و مصلحة عموم الشعب العراقي و حتى مصلحة الدول الإقليمية ومصلحة الشركات النفطية و البلدان المستوردة للنفط، إذ عليها أن تتأكد أن مصلحتها تتحقق في إطار هذه الحلقات المتكاملة من المصالح و إلا فإنها تفقد مصلحتها أيضا وتخرج فارغة اليدين لا حول لها ولا قوة، كما و أن عليها أن تدرك مدى حساسية مسألة النفط بالنسبة إلى العراق كدولة نفطية تتحسس بهذه المسألة كثيرا، إذ تتخذ الحكومات العراقية حتى و أن كانت فيدرالية ديموقراطية قراراتها وفق مصالحها الانية و المستقبلية كذلك فإن الحكومات الإقليمية و أن كانت تخطط لمصالحها فإنها لابد لها أن تخطط لمثل هذه المصالح وفق سياقات العلاقات فيما بين الدول ملتزمة بما يكفل لها العمل في إطار العلاقات فيما بين البلدان حيث ينتهي الالتزام بطبيعة الحال أمام الحكومات الفيدرالية وليست حكومات الاقاليم، لذا فإنه وفي حال حصول أي خلاف بين حكومة إقليم كردستان و حكومة العراق الفيدرالية

فإن الدول المجاورة وغيرها من الدول حتى وأن كانت تتعاطف مع حكومة إقليم كردستان وتدخل مصالحها في إطار تأييد موقف حكومة إقليم كردستان العراق فإن عليها أن تستجيب إلى مطالب الحكومة الفيدرالية في العراق بالنظر للإلتزامات الواردة في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية التي تكون الحكومات الفيدرالية هي الممثلة الشرعية للدولة أمام غيرها من الأطراف.

٤) إذا كانت للعقود النفطية أنماطا متعددة من عقود الإمتياز وعقود الخدمات وعقود التطوير وعقود المشاركة،<sup>(٤٤)</sup> وإذا كانت مثل هذه العقود تخدم عمليات الإستثمار في المجالات النفطية و تساعد على تشجيع الشركات النفطية في إبرام عقودها النفطية مع البلدان و الأقاليم الغنية بالنفط يكون في مصلحة الشركات النفطية أيضا أن تدخل مع الطرف المقابل في عقد صفقات من هذا القبيل، و بما أن إبرام عقود المشاركة النفطية يعكس مبدأ تقاسم المصالح فيما بين الأطراف المتعاقدة فإن مدى نجاح أي طرف يتلخص في مدى الفوز بما يجنيه من فوائد و منافع مترتبة على تلك العقود، عليه وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن الشركات النفطية العملاقة والمخضمة التي لها سجل حافل في مجال العقود النفطية تكون ذكية إلى درجة كبيرة للفوز بمصالحها أثناء مفاوضاتها و مساومتها مع الطرف الآخر الذي ينوي إبرام عقود نفطية، إذ أن مثل هذه الشركات لديها شبكات واسعة من خبرات فنية وادارية ومعلوماتية واسعة تجعلها قوية و مدركة لمعطيات الأمور جميعها و هكذا فإن على الطرف الآخر المتمثل بالحكومات والهيئات النفطية الموجودة في وزارات النفط والهيئات النفطية الأخرى أن يكون عند ذلك المستوى الذي يجعله طرفا مقابلا يمتلك درجة كافية من المهارات والذكاء الذي يجعله يساير دهاء و ذكاء وخبرات ممثلي الشركات النفطية ذات الخبرات الواسعة في مجال إبرام العقود النفطية وإلا فإنه يقع في شباك تلك الشركات النفطية ولا يحصل من خلالها إلا على القليل من المنافع والفوائد في إطار تلك العقود ويكون الفائز الأخير هو الشركات النفطية.

وعلى الحكومات التي تعقد مع الشركات النفطية عقود المشاركة أن تدرك أن مسالة المشاركة لا تنحصر في مجال المشاركة في الأرباح وحدها<sup>(٤٥)</sup> لأنه لو كانت المشاركة قد انحصرت في هذا المجال وحده لكانت الشركات هي المستفيدة الكبرى لكونها تبرئ نفسها من أنماط المشاركة الأخرى غير المشاركة في الأرباح و تكون منافعها أكثر فيما لو كانت نسبة المشاركة في الأرباح الممنوحة للشركات كبيرة، لذا ومن أجل أن تكون عقود المشاركة أكثر فائدة بالنسبة إلى الدول والأقاليم التي تستقطب الشركات النفطية، ينبغي على حكومات تلك البلدان والأقاليم أن تكون واعية و منتبهة إلى هذه الحقيقة لتجعل من عقود المشاركة أكثر نفعاً وفائدة لبلدانها وأقاليمها، و مثل هذا الحال ينطبق و بطبيعة الحال على إقليم كوردستان العراق ولن يتحقق إلا من خلال ربط الشركات النفطية بعقود المشاركة التي تكون أنماطها مختلفة ومتنوعة تتعدى إلى المشاركة في الإدارة والأصول الثابتة للمشروع النفطي المتعاقد عليه والعمليات التسويقية و التخطيط وليست المشاركة في الأرباح وحدها، إذا كانت المشاركة في الأرباح تمثل جانبا من عقود المشاركة فإن على الطرف الحكومي المتعاقد لمثل هذه العقود أن لا تنظر إلى الأرباح بصورة مجردة لتجعلها تنحصر فحسب في صافي الإيرادات المتحققة بعد اطفاء جملة قليلة من التكاليف المباشرة بل عليها أن تحسب لجميع التكاليف و تحتسب لها من ضمنها التكاليف المترتبة على اندثار الأصول الثابتة والتكاليف المترتبة على التعويض عن الأصول الرأسمالية الثابتة سواء اكانت تتعلق بما يتحقق من اندثار للأصول الثابتة جراء الإستخدام المتواصل لها أثناء العمليات الإستخراجية ومجمل العمليات النفطية أو تلك الإندثار التي يطلق عليها الإندثار التكنولوجية جراء التقادم التكنولوجي هذه الإندثار التي تجعل من بعض الأنماط من آلات وادوات والأصول المستخدمة في العمليات النفطية مستهلكة تكنولوجيا لا بد من الإستغناء عنها و تبديلها بأنماط تكنولوجية حديثة و متطورة تكنولوجيا بهدف مسايرة التقدم التكنولوجي الحاصل في مجال العمليات النفطية، وهنا لا بد من القول أيضا و منذ

أن صاغ العالم الإقتصادي الكبير مبدأ الربح على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، إتفق الإقتصاديون المحدثون أن مسألة الربح أوسع بكثير من أن تنحصر في مجال الأراضي الزراعية بل أنها تتعدى إلى العناصر الإنتاجية الأخرى بضمنها ربح بعض الأنماط من الأعمال التي تتطلب مهارات متميزة يتصف عرضها بمحدودية كبيرة، وكذلك فإننا نعلم أن استخدامات الأراضي نفسها لا تنحصر في مجال استخدام ها لأغراض الإنتاج الزراعي و هكذا فإن الربح على الأراضي قد يتحقق في المناطق التي تزدهر فيها الأنشطة الإقتصادية و على وجه الخصوص في المناطق المركزية من المدن الكبيرة وكذلك الحال بالقرب في المناطق التي تزدهر فيها الأنشطة الصناعية و الخدمية أو في حال تطور البنيان التحتي في المناطق التي تلتقي فيها شبكات النقل بمختلف أنماطها، و هكذا ومن هذا المنطلق يتحقق ربح الموقع بالنسبة للأراضي التي تزداد أسعارها و إيجاراتها، عليه و بما أن الأراضي التي تخزن وفي أعماقها وباطنها ثروة نفطية كبيرة تزداد قيمتها أكثر بكثير بالقياس إلى غيرها من المناطق، لذا فإن الربح على هذه الأراضي سوف يتحقق بطبيعة الحال، وهو ما يدفع بالحكومات التي تدير تلك المناطق أن تنتبه إلى هذه الحقيقة و تفرض بدلات إيجار عالية على الشركات العاملة فيها استنادا إلى الربح المتحقق فيها بصيغة ربح المواقع النفطية، و غيرها من التكاليف الضمنية الواجب اعتمادها وذلك من أجل تضخيم إجمالي التكاليف و جعل التكاليف تدخل في إطار التكاليف الإقتصادية الإجمالية وليست التكاليف المحاسبية المجردة وذلك من أجل الوصول إلى نمط الربح الإقتصادي المتحقق الذي يكون وبطبيعة الحال أقل بكثير من الأرباح المحاسبية و هو هدف يكون من مصلحة حكومات الأقاليم أو البلدان المتعاقدة لعقود المشاركة، و مادام صافي الأرباح الإقتصادية يكون أقل بكثير من تلك الأرباح التي لا تحتسب لجميع التكاليف الضمنية المشار إليها.<sup>(٤٦)</sup>، ولا بد لنا أن نعلم أيضا أن الإستثمارات جميعها صيغة تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نمط من الإضافة إلى الطاقات الإنتاجية بصيغة الإضافة إلى الأصول الثابتة التي تحقق أيضا نمطا من الإضافة إلى

الخزين من الرأسمال القومي و الثروة القومية، عليه فإن الأطراف المتعاقدة عليها أن تدرك من البداية أن مثل هذه الأصول الثابتة التي يتم نصبها على أرض أية دولة أو أي إقليم شبه مستقل على غرار إقليم كردستان العراق إضافات ثابتة إلى الأصول الرأسمالية في الإقليم وتصبح جزءا من ممتلكات ذلك البلد أو ذلك الإقليم بعد الإنتهاء من العمليات النفطية المتعاقد عليها ضمن العقد المتفق عليه، ويفترض أن يكون هذا العقد محدد في إطار زمني يستحسن أن يكون قصير المدى.

٥) لا بد لنا أن نتذكر أن مسألة النفط والعمليات النفطية هي مسائل مهمة وحيوية، عليه فإنه ومن هذا المنطلق لا بد من وضع العقود النفطية في مصاف أهمية العمليات النفطية وجعلها تخدم هذه القضية المهمة ذات الحساسية الكبيرة لكون العمليات النفطية تشكل حلقة مهمة ورئيسية في إطار السياسات العالمية ومخططات الدوائر الفاعلة على الساحة السياسية العالمية، عليه وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن على الجهات الحكومية المتعاقدة التي تبرم العقود النفطية أن تجعل من هذه العقود تخدم سياساتها و استراتيجياتها، ولا بد من القول أن الشركات النفطية العملاقة تكون قوية إلى درجة يمكن لها أن تدير دفة الصراعات الإقليمية والدولية بفاعلية اكبر تخدم وبالفعل سياسات و استراتيجيات الطرف الآخر ضمن العقد المتمثل بالحكومات التي دخلت معها في إطار إتفاق ثنائي يخدم مصالح الطرفين، ومن خلال متابعة عمل العقود النفطية التي ابرمتها حكومة إقليم كردستان وعلى الرغم من إفتقارها الشديد إلى الشفافية فإنها لم تحقق ما يجب أن تحققها تلك العقود النفطية لخدمة مصالح الأمن القومي الكوردستاني من خلال زج الطرف الآخر الذي دخل في إطار إبرام العقود النفطية والمتمثلة بالشركات النفطية كي تخدم مصالح الأمن القومي الكوردستاني مادامت هي شريكة مع حكومة إقليم كردستان ضمن المصالح الاقتصادية التي ترتبط معها من خلال الضغط على الأطراف الأخرى التي قد تهدد الأمن القومي في إقليم كردستان العراق بصيغها المختلفة من إبتزاز

وتهديد وشن للعمليات العسكرية.

٦) وفي إطار اقتراحنا بتأسيس سوق أخرى في شرق البحر المتوسط، إقترحنا أن تكون سوق جيهان وتكون الأسعار فيها أكثر إرتفاعا عن سوق دبي الحالية التي تعود بالنفع إلى الأطراف جميعها وبضمنها الدول العربية النفطية وإيران تباع نفوطها في سوق دبي الأقل سعرا عن سوق تكساس وسوق برنت، لذا فإن تنفيذ مثل هذا البرنامج يكون في مصلحة الأطراف جميعها بضمنها تركيا والدول النفطية الخليجية والعراق العربي وإيران. وفي هذا الإطار، إذا ما تحقق هذا الأمر، فإن أهمية كوردستان العراق تصبح كبيرة لكونها تصبح الحلقة الأكثر أهمية في إيصال النفط الموجود في هذه المنطقة الغنية بالنفط إلى البحر المتوسط، والأكثر من ذلك فإن منافع كوردستان من تحقق هذا الأمر لن ينحصر بطبيعة الحال في مجال نقل النفط إلى موانئ التصدير في البحر المتوسط بل انه بالإمكان إستثمار الإمكانيات النفطية الموجودة في كوردستان في هذا الإطار، لذا فإن على رسمي السياسات النفطية في إقليم كوردستان ومنفذي هذه السياسات المتمثلين بحكومة إقليم كوردستان أن يخططوا ويتصرفوا لتفعيل مثل هذه السياسة التي تدخل ضمن صلب المصلحة القومية لإقليم كوردستان حيث تجعلها حية ومستمرة في الوجود وتدافع عن كيائها وكيان شعب إقليم كوردستان بل تدافع عن جميع الأطراف وبضمنها الشعب العراقي ودول الجوار وحتى الشركات النفطية والدول المستوردة للنفط التي تبحث عن مصالحها وتخطط لأمنها القومي ويكون بعض منها مؤثرة وفاعلة تمتلك المفاتيح الرئيسية للعبة السياسية على الصعيد العالمي وتخطط لتشكيل كيانات مستقلة أوإفراغها من وجودها وطمسها من على الخارطة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب هذا الدور وتجعل من النفط عصباً رئيسياً لحياتها وديمومة مستقبلها كعملاق نفطي وعملاق إقتصادي وكقوة إقتصادية عظمى على الصعيد العالمي لا تضاهيها أية قوة إقتصادية أخرى إلى وقتنا الحالي.

## الإنتاجات

بالنظر للأهمية القصوى التي تشكلها مادة النفط و ماترافقها في العمليات النفطية فإن السياسات النفطية باتت تشكل المحور الأساسي ضمن الممارسات التي تؤديها الدوائر العالمية و المنظمات ذات الصلة بالعمليات النفطية و الشركات التي تخوض هذه العمليات، عليه فإن الباحثين و ضمن ما إحتوتها هذه الدراسة قد توصلوا إلى جملة من الإنتاجات يمكن إبراز أهمها كما يأتي:-

على الرغم من تأخر إهتمامات البلدان المختلفة بمادة النفط فقد برز هذا الإهتمام بشكل واضح و جلي قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى، و تصاعد هذا الإهتمام بوتيرة عالية بعد التطورات الكبيرة المحاصلة في المجالات الصناعية و الخدمية والنقل.

يرى الباحثان أن المستقبل المنظور يشهد طلباً متزايداً على مادة النفط و زيادة إستخداماته من ناحية و إنخفاض المعروض العالمي للنفط و ما يشكله من نتيجة حتمية في زيادة أسعار النفط و خصوصاً في ظل عدم وجود بديل آخر ينافس و يقوه مادة النفط في مجال إستخدامات الطاقة و منها بدائل الطاقات المسماة بالطاقات المتجددة.

بعد أن ترسخت أهمية مادة النفط فقد زاد التنافس بين البلدان العظمى للظفر بمصادر إستخراج النفط، وهكذا و نتيجة لهذه الصراعات الدامية فقد نشب العديد من النزاعات و الحروب سميت بعضها بالحروب العالمية التي كان الصراع على النفط من بين أسباب نشوبها و قد كان لنتائج البعض من تلك الحروب أن تشكل بعض من الدول من بينها دولة العراق التي جمعت أوصالها مصالح الدولة البريطانية الباحثة عن مصادر الطاقة.

إضافة إلى الإحتياطات الكبيرة التي يستأثر بها كوردستان العراق ضمن دائرة



الإقليم الحالي بحدوده الإدارية الحالية و المناطق التي يطالب الكورد إلحاقها بإقليم كوردستان العراق و ينتظر أن تتم تسويتها في إطار المادة الدستورية رقم (١٤٠) فإن إقليم كوردستان العراق و إضافة إلى ما يحتويه من إحتياطات نفطية مؤكدة أو الإحتياطات التي سوف يتم اكتشافها في المستقبل فإن هذه المنطقة يمكن أن تصبح حلقة ضرورية للربط بين حقول النفط الغنية في الإقليم الجنوبي في العراق و منطقة الخليج الساخنة أصلا و موانئ البحر المتوسط الشرقية الواقعة على السواحل التركية التي ينتظر أن تصبح سوقا نفطية أخرى فيما لو جرت الأمور وفق المخططات التي ترسم لها الولايات المتحدة الأمريكية.

تعد مسائل تأمين الحصول على مادة النفط من بين أولويات و استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى وكذلك فإن الشركات النفطية العاملة في مجال النفط ترى أن عملياتها النفطية و تأمين إستثماراتها في مجال النفط يعد العامل الرئيسي في تأمين الحصول على الأرباح التي تنشدها، و بما أن بعضا من المناطق الغنية بالنفط تقع في مناطق يمكن وصفها بأنها مناطق البلدان النامية التي تكن شعوبها أنماطا من العدا و الحساسية حيال البلدان الرأسمالية الصناعية و الشركات النفطية الأجنبية، فإن هذين الطرفين الأخيرين اعادة صياغة سياساتهما و استراتيجيتهما في المجالات النفطية على نحو تؤمن لنفسها مصالحها و تسمح لشعوب تلك البلدان و من خلال حكوماتها الكثير من مصالحها على أن لا تتقاطع مع مصالح الرأسمالية الصناعية والشركات النفطية العالمية.

ظهر من البحث انه لا يمكن وصف الثروات النفطية الموجودة في مكامن أراضي أي بلد أو أي إقليم ثروة قومية صرفة يمكن التحكم فيها باي حال من الأحوال بل أن هذه الثروات النفطية و بالنظر لكونها تشكل مصادر الطاقة بالنسبة إلى العالم المتقدم الصناعي تشكل ثروات عالمية أيضا.

ظهر من خلال البحث أن سعر النفط الذي يتحدد عالميا يتحكم فيه عاملان رئيسيان هما الطلب على النفط و عرضه، و بما أن ندرة مادة النفط تزداد قوة و



شدة من خلال قوة و شدة الطلب على النفط، فإنه قد يحصل اختلافات و فروقات سعرية في أسواق النفط والتي تزداد كلما اشتد الطلب الذي يشهد بطبيعة الحال في المناطق التي يزداد فيها إستهلاك الطاقة، و بالنظر لكون امريكا الشمالية المنطقة الأكثر إستهلاكاً لمادة النفط فإن الطلب على النفط يزداد في هذه المنطقة التي تعد المنطقة الأقرب إلى سوق (تكساس)، وتتبع أسعار الأسواق الأخرى سوق (تكساس) التي تقل بمقدار تكاليف النقل الواجب تحملها لإيصال النفط إلى منطقة السوق النفطية في (تكساس). عليه نجد أن أسعار سوق (دبي) أقل من بين أسواق النفط العالمية.

ظهر من خلال البحث أن العمليات النفطية ذات صلة وثيقة بالنواحي الإقتصادية والسكانية والبيئية، لذا فإن العمليات النفطية و أن كانت تخلق عوامل إيجابية في خلق فرص إستثمارية جديدة و خلق فرص عمل اضافية وما تشكله العمليات النفطية في خلق قيم مضافة جديدة و خلق نواتج قومية و فوائض إقتصادية و غيرها في مجالات العمل والانشطة الإقتصادية في تيسير العمليات الإقتصادية وخلق إنسيابية العمل و تحقيق الروابط بين القطاعات الإقتصادية و الأقاليم والبلدان المختلفة، فإن العمليات النفطية قد يكون لها بعض الجوانب السلبية على النواحي السكانية ومن بين أهمها ما تشكله من اثار ضارة على البيئة بشتى أنواعها و مجالاتها المختلفة.

ههوانامهى كتيب

## التوصيات

بهدف التعامل الواقعي مع مادة النفط التي يمكن وصفها بأنها ضمن الثروات الطبيعية ذات الصلة العميقة مع العملية الإقتصادية للعالم الصناعي المتقدم المشوب بالتداعيات العالمية و تقلبات الأوضاع الإقتصادية و الصراعات الدولية فإن الباحثين يجدان انه من الضرورة بمكان إبداء بعض التوصيات الضرورية التي لا بد لمتخذي القرار في البلدان النامية و منها حكومة إقليم كردستان الأخذ بها وقد يمكن اجمالها على النحو الآتي:-

بالنظر لما تمثله مادة النفط من أهمية و ما يشكله الطلب العالمي على النفط من ضغوطات على أسواق النفط العالمية و ما تحققه مادة النفط من رواج فإن على البلدان النفطية أن تدرك أهمية ثرواتها النفطية وحساسيات السوق النفطية العالمية و محططات البلدان الصناعية الرأسمالية وسياسات الشركات النفطية العالمية التي لا بد من أن تمارس حكومات البلدان النفطية و حكومات الأقاليم الغنية بالنفط و منها حكومة إقليم كردستان سياسات نفطية متوازنة تحقق لشعوبها مصالحها و ترعى مصالح البلدان الصناعية و الشركات النفطية بحيث تحقق لنفسها إيرادات نفطية مجزية لا بد أن تتم ترجمتها في إطار سياساتها النفطية و عقودها النفطية المبرمة مع الشركات النفطية.

وفي إطار العلاقات التي تعقدها البلدان الغنية بالنفط وتشكل صادراتها النفطية العصب الحيوي لإقتصادياتها لا بد أن تكون حكومات هذه البلدان منتبهة إلى سياساتها النفطية و علاقاتها مع الشركات النفطية العالمية التي تكون بأمس الحاجة إلى إنشاء هيئات نفطية يفترض بها أن تجمع كل البيانات و المعلومات المتعلقة بقضايا الحفر و الإنتاج و ما ترافقها من نواحي المتابعة و السيطرة على العمليات النفطية بهدف الحد من الآثار السلبية التي تنعكس مردوداتها السلبية على العمليات النفطية و إنتاجية الآبار النفطية و ما تعكسه من آثار سلبية على

البيئة المحيطة بالحقول النفطية و الآبار النفطية.

بما أن على البلدان المنتجة للنفط أن ترتبط مع الشركات النفطية بعقود نفطية مبرمة و بما أن بعضا من هذه العقود قد تكون عقود مشاركة و تربط الشركات النفطية مع البلدان النفطية في إطار مثل هذه العقود، فإن على الحكومات أن تكون منتبهة إلى هذه العقود و تجد ما هو الطريق الأصوب للوصول إلى عقد مثل هذه الإتفاقيات والعقود، وهنا يكون من الضرورة بمكان أن تلجا حكومات هذه البلدان إلى أن تختار من بين عقودها عقودا للمشاركة التي لا بد لها أن تكون صيغة من صيغ العقود التي تجمع مع غيرها من العقود الأخرى مثل عقود الخدمة و عقود التطوير، و في حال الإقدام على عقود المشاركة فإن على البلدان المنتجة للنفط أن تجعل من صيغة المشاركة مشاركة في الإدارة والملكية و التخطيط و ليست المشاركة في الأرباح وحدها، و عليها أن تدخل ضمن تكاليفها جميع الانواع من التكاليف و جميع الانواع من الحقوق و المستحقات و من ضمنها الحقوق المعدنية التي تجعل من صافي الأرباح قليلة بحيث حتى إذ كانت نسبة الأرباح ضمن عقود المشاركة كبيرة فإنها تصبح ارباحا مطلقة قليلة، ويستحسن ضمن هذه العقود أن تلجا البلدان النفطية والأقاليم الغنية بالنفط في عقودها إلى إبرام العقود مع الشركات النفطية الأصيلة ذات السمعة العالمية الكبيرة وبنسب قليلة في مشاركة الأرباح كي لا تتم المساومة بهذه العقود في سوق العقود النفطية والمادة بيعها مجددا إلى شركات عالمية يكون الخاسر الأكبر فيها البلدان و الأقاليم النفطية التي تصبح مثقلة بالعديد من الوسطاء و السماسرة.

بما أن الشواهد التاريخية تؤكد انه من غير الممكن أن يتم استخدام النفط كسلاح وحيث ولى امره بعد استخدامه الأول من قبل البلدان العربية النفطية وهذا الإنعكاس إنعكس بالسلب على إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية ووردت نغورها إلى صدور مستخدميها، لذا على حكومات البلدان النفطية و من بينها حكومة إقليم كوردستان أن تتصرف بمزيد من العقلانية وكثير من الرشد و

التعقل في سياساتها النفطية و ضمن ممارساتها في عقودها النفطية مع الشركات الأجنبية بحيث لا تثير حفيظة الحكومة العراقية الفيدرالية والحكومات الإقليمية والدول الصناعية الرأسمالية و الشركات النفطية العملاقة، وعليها أن تكون شفافة مع الأوساط الشعبية والإعلامية ومع الكوادر والمتخصصين بحيث تكشف للجميع صيغ العقود المبرمة التي لا بد لها أن تكون خالية من أية شوائب أو شكوك قد تنقلب بالضد على الأطراف جميعها.

على حكومة إقليم كردستان و وزارة الموارد الطبيعية التابعة لهذه الحكومة التي اوكلت لها مهام العمليات النفطية و إبرام العقود النفطية أن تدرك أن حجمها الحقيقي أن لا تتصرف بصيغ تخرجها عن إطارها الحقيقي الواجب الألتزام بها وعدم الخروج عنها مادامت الحكومة الفيدرالية العراقية هي الحكومة التي تمثل مجموع الشعب العراقي و اقاليمه المختلفة في إطار المنظمات العالمية ومنها على وجه الخصوص منظمة (الأوبك) و غيرها من المنظمات النفطية العالمية مثل (الوكالة الدولية للطاقة) هذا الأمر يجعلها اسيرة الإتفاقات الدولية والعلاقات الدولية، يفترض على حكومة إقليم كردستان أن لا تنخدع كليا بالمادة (١١٥) من الدستور العراقي الدائم التي تغلب القوانين الصادرة في الأقاليم العراقية على القوانين الفيدرالية في الظفر بالخلافات و النزاعات التي تنشأ بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة الفيدرالية فيما لو تم عرض مشكلة العقود النفطية على المحكمة الدستورية التي قد تجمع أثناء دراستها وتحليلها لمشكلات العقود النفطية المبرمة بين حكومة إقليم كردستان والشركات النفطية الأجنبية أن تتدارك جميع الهفوات القانونية والنواقص والمشكلات الفنية والهفوات القانونية ضمن تلك العقود وقد تنتهي إلى الحكم على تلك العقود بأنها عقود باطلة غير دستورية أو قانونية من بين أسباب الإخفاقات التي تصيب على الدوام إقتصاديات إقليم كردستان الطرف ودولة العراق ومعظم البلدان النامية التي تخلفت عن ركب التقدم والتطور الإقتصادي أنها بلدان وأقاليم لا تمارس سياسات

اقتصادية حكيمة وصائبة من سياسات نقدية و مالية وتجارية و نفطية متكاملة بحيث تخدم المسيرة الصائبة للاقتصاد، وهكذا بما أن السياسات النفطية تشكل العصب الأساسي ومصدرا رئيسيا للحصول على الموارد المالية التي تكون لها آثار مباشرة على غيرها من السياسات الاقتصادية فإن على الأطراف ذات العلاقة الإهتمام الجدي بالسياسات النفطية كي تكون سياسات تخدم المصالح الاقتصادية في البلد بحيث تساعد على ملئمة الأطراف السائبة للاقتصاد قد يفترض بها أن تكون بصيغ تدفع بالاقتصاد إلى فط من الإقتصاد الحيوي المستند إلى إقتصاد إنتاجي متنوع و إقتصاد غير ريعي معتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير.

ههو النامهى كئئب

## هوامس البحث

- ١- د. عبدالله شاکر السباب، د. محمد حسن عبد الحمید، جيولوجيا النفط، دارالکتب للطباعة و النشر، بغداد، ١٩٧٩، ص (١٣٩).
- ٢- نفس المصدر السابق، ص (١٠٧).
- ٣- أنظر ملحق الشكل رقم (١).
- ٤- د. نازاد نه قشبه بندي، دهريارهي گواستنهورهي نهوتي كوردستاني عيراق، گوڤاري سياسي دهولي، ژماره ٤- سالي سيپهه كانوني دووهه مي ١٩٩٥، ل (٣١).
- ٥- أنظر ملحق جدول رقم (١).
- ٦- د. محمد رهئوف سعيد، نهوتي جيهان سهراوهي هيژه بو ولاته يه كگرتووه كان گوشه ي گه شه، روژنامه ي كوردستاني نوي، ژماره (٤١٤٣)، سالي ٢٠٠٧.
- ٧- دوگلاس سيبي و نهواني تر، سياسي نوي ته ميريكا دهريارهي ناسايشي جيهان، گوڤاري روانگه ي جيهان، ژماره (٤) سالي دووهه، له بلاوكراوه كان ي مه كته بي په يوه نديه كان ي دهروه ي يه كيتي نيشتماني كوردستان، مانگي ناياري سالي (١٩٩٥) ل (٨٤).
- ٨- د. نازاد نه قشبه بندي، سهراوهي پيشوتري، ل: (٣١).
- ٩- دانيال بهرگيني، نهوت و سياسي نوي دهوله تان له روژهه لاتي ناوه راست دا، وهرگيپراني، كه مال ره شيد شهريف، له بلاوكراوه كان ي مه كته بي بيرو هوڤياري، سليماني، ٢٠٠٣، ل: (١١).
- ١٠- هه مان سهراوهي پيشوو، ل: (١٢).
- ١١- هه مان سهراوهي پيشوو، ل: (١٩).
- ١٢- هه مان سهراوهي پيشوو، ل: (٨٩).
- ١٣- هه مان سهراوهي پيشوو، ل: (٨٩).
- ١٤- Geology of Pulkana Structure, Company of Petprim, Scintific Report, ٢٠٠٦, P:٣
- ١٥- د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، منشورات وزارة الثقافة و الاعلام، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٣.
- ١٦- نفس المصدر السابق، ص: (٦٤).
- ١٧- أنظر نص القانون في الوقائع العراقية العدد ٦١٦ في ١٢/ كانون الأول/ ١٩٦١ ص ١-٢- ١٨- د. محمد أزهري سعيد السماك، إقتصاد النفط و السياسة النفطية، أسس و تطبيقات، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموصل، ١٩٨٧، ص: (٢٣٠).
- ١٩- حسن العلوي، عراق دولة المنظمة السرية، الناشر، شريف الرضي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص: (١١٢).
- ٢٠- حمادي، د. سعدون، مذكرات و آراء في شؤون النفط، دارالطبعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص (٤١).

٢١- سعيد، د. محمد رؤوف، سعيد، زمناكو، المخزن الإستراتيجي للبتروول مع إشارة خاصة لإقليم كوردستان (العراق)، مجلة اكاديميو كوردستان العدد (١) ٢٠٠٥.

٢٢- Rudiger dorn busch, Macroeconomics John Deyell Company, Canada  
١٩٨٥, PP( ١٦-١٧ )

٢٣- د. محمد ازهر السماك، مصدر سابق، ص: (٢٧٤).

٢٤- دوكلاس سيابى و ثوانى تر، ل (٨٤).

٢٥- أنظر ملحق الجدول رقم (٢).

٢٦- للمزيد من التوضيح يمكن مراجعة ملحق الشكل رقم (١).

٢٧- جيريمي بريتش، تيم كاستيللو، القرية الكونية أو النهب الكوني. ترجمة / الحارث النبهان/ دار المدى للثقافة و النشر. الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٠٩.

٢٨- Krag man, Poul, R, International Economics, Theory and Policy, Six  
edition Printic Hall, Newjercey, ٢٠٠٣.

(٢٩) سعيد، د. محمد رؤوف، گهشه سندننى تابوورى چين، له بلاوكراوه كانى مه كتهبى بيرو هو شيارى (ى.ن.ك)، سالى ٢٠٠٦، ل (٢٠).

٣٠- أنظر ملحق الشكل رقم (٣).

٣١- EIA AEO ٢٠٠٧-Crud Supply – US – Crood Supply Forecast.

٣٢- أنظر ملحق الشكل رقم (٣).

٣٣- أنظر ملحق الشكل رقم (٤ب).

٣٤- أنظر ملحق الشكل رقم (٤ب).

٣٥- أنظر ملحق الشكل رقم (٣).

٣٦- أنظر ملحق الجدول رقم (٢).

٣٧- أنظر ملحق الجدول رقم (٣).

٣٨- من خلال النظر إلى ملحق جدول رقم (٣) يظهر انخفاض أسعار النفط العالمية خلال العقدین الثامن و التاسع من القرن العشرين.

٣٩- WWW..EUB.GOV.AB.CA

٤٠- سعيد، د. محمد رؤوف، ضرورات نقل التكنولوجيا الصناعية الملائمة في البلدان النامية، مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد ٤٧، سنة ٢٠٠٣. ص: (١٣٧).

٤١- قانونى نهوت و گازى هه ريمى كوردستان، ده رچوو سالى ٢٠٠٧.

٤٢- د. حازم حسن العطار، د. طالب رشيد العاني، هندسة إنتاج النفط، بغداد ١٩٨٨ ص: ٨٤.

٤٣- الدستور العراقي الدائم، البند (١١١).

٤٤- د. محمد ازهر السماك، مصدر سابق، ص: (٢٣٥).

٤٥- نفس المصدر السابق، ص: (٢٣٩).

٤٦- [www.eub.gov.ab.ca](http://www.eub.gov.ab.ca)



## قائمة بالمصادر

### أولاً: المصادر العربية:

بريتشر ، جيريمي بريتشر، تيم كاستيللو، القرية الكونية أو النهب الكوني. ترجمة / الحارث النبهان/دار المدى للثقافة و النشر. الطبعة الأولى، ٢٠٠٤

حمادي، د.سعدون، مذكرات و آراء في شؤون النفط، دارالطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

الدستور العراقي الدائم.

الزبيدي، د.محمد حسين، ثورة ١٤ تموز في العراق، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، بغداد ١٩٨٣.

سعيد، د.محمد رؤوف، زمانكو سعيد، الخزن الإستراتيجي للبترو ل مع اشارة خاصة ل إقليم كردستان (العراق)، مجلة اكاديميا كردستان العدد (١) ٢٠٠٥.

سعيد، د.محمد رؤوف، ضرورات نقل التكنولوجيا الصناعية الملائمة في البلدان النامية، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ٤٧، سنة ٢٠٠٣.

السمك ، د. محمد ازهر سعيد، إقتصاد النفط و السياسة النفطية أسس و تطبيقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل ١٩٨٧.

السياب، د.عبدالله شاكر، عبد الحميد، د.محمد حسن، جيولوجيا النفط، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد ١٩٧٩.

العطار، د.حازم حسن، العاني، د.طالب رشيد، هندسة الإنتاج نفط، بغداد ١٩٨٨.

العلوي، حسن، عراق دولة المنظمة السرية، الناشر شريف الرضي، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

الوقائع العراقية العدد ٦١٦ في ١٢ كانون الأول ١٩٦١ ثانياً المصادر الكوردية .

### ثانياً: المصادر الكوردية:

١- سعيد، د.محمد رؤوف، نهوتى جيهان سهراوهى هيژه بو وولاته يه كگرتووه كان، كوشهى كهشه، رۆژنامهى كوردستانى نوئى، ژماره (٤١٤٣) سالى ٢٠٠٧ .

٢- سعيد، د.محمد رؤوف، كهشه سه ندى تابوورى چين، له بلاوكراوه كانى مه كته بى بىرو هو شيارى (ى.ن.ك)، سالى ٢٠٠٦.

٣- سيباى، دوگلاس و نهوانى تر، سياسته تى نوئى نه مهريكا ده باره تى ناسايشى جيهان، كو فارى روانگه تى جيهانى ژماره (٤) سالى دووهم له بلاوكراوه كانى مه كته بى په يوه ندىه كانى (ى.ن.ك)، سالى ١٩٩٥.

٤- قانونى نهوت و گازى هه ريمى كوردستان، ده رچوو سالى ٢٠٠٧.

٥- نه قشبه ندى، د. نازاد نه قشبه ندى، ده باره تى گواستنه وه تى نهوتى كوردستانى عيراق، كو فارى سياسته تى دهولى، ژماره (٤) سالى سيبه م كانونى دووهمى ١٩٩٥ .

٦- يه رگين، دانيال به رگينى، نهوت و سياسته تى نيوده وله تان له رۆژه لاتى ناوه راست دا، وه رگيپرانى، كه مال ره شيد شهريف، له بلاوكراوه كانى مه كته بى بىرو هو شيارى، سليمانى، ٢٠٠٣.



## الملاحق

ملحق جدول رقم ( ١ )

إحتياطي النفط الحي = إحتياطي سنة ٢٠٠٤ \ إحتياطي سنة ٢٠٠٣

الدولة	السنوات المتبقية للإنتاج
العراق	٢٤٧,١
الكويت	١٤٢,٩
الإمارات	١٣٦,٥
فنزويلا	١٠٥,٨
إيران	٩١,٨
السعودية	٨٤,٣
ليبيا	٧٠,٥
أذربيجان	٦٣,٣
كندا	٥٥,٥
نيجيريا	٣٢,٣
الجزائر	٢٩,٥
كازاخستان	٢٧,٨
الهند	٢٢,١
روسيا	٢٠,٠
إستراليا	١٨,١
انغولا	١٦,٩
البرازيل	١٥,٢
الصين	١٤,٦
المكسيك	١٢,٨

المصدر: ٢٠, December Oil & Gas Journal

ملحق جدول رقم ( ٢ )

إحتياطي النفط الخام

كانون الثاني ٢٠٠٥

الدولة	تخمين إحتياطي بالوحدة ١٠٠٠ برميل	النسبة المئوية للإحتياطي مقارنة بالعالم
السعودية	٢٥٩,٤٠٠,٠٠٠	٢٠,٣٠ %
إيران	١٢٥,٨٠٠,٠٠٠	٩,٨٥ %
العراق	١١٥,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠ %
الكويت	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٧,٧٥ %
الإمارات	٩٢,٢٠٠,٠٠٠	٧,٢٢ %
فنزويلا	٧٧,٢٢٦,٠٠٠	٦,٠٤ %
روسيا	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧٠ %
ليبيا	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٥ %
نيجيريا	٣٥,٢٢٥,٠٠٠	٢,٧٦ %
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١,٨٩١,٠٠٠	١,٧١ %
الصين	١٨,٢٥٠,٠٠٠	١,٤٣ %
المكسيك	١٤,٥٠٠,٠٠٠	١,١٣ %
النرويج	٨,٥٠٠,٠٠٠	٠,٦٧ %
كندا	١٧٨,٨٠٠,٠٠٠	١٣,٩٩ %
دول أخرى	١٣٢,٩٠٩,٩٩٢	١٠,٤ %
المجموع	١,٢٧٧,٧٠١,٩٩٢	١٠٠ %
أوبك	٨٨٥,١٨٨,٠٠٠	٦٩,٢٧ %

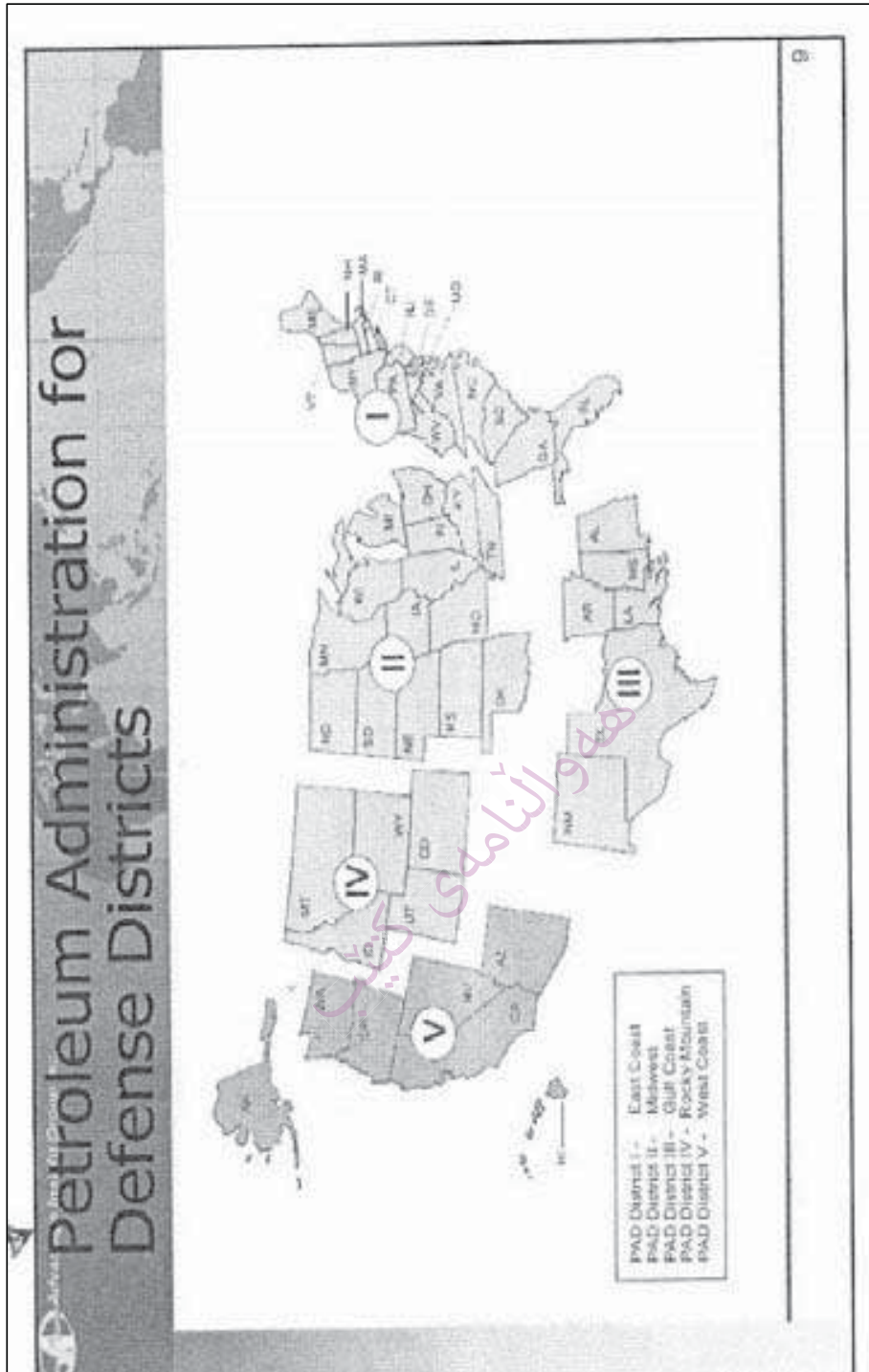
المصدر: Oil & Gas Journal, December ٢٠, ٢٠٠٤

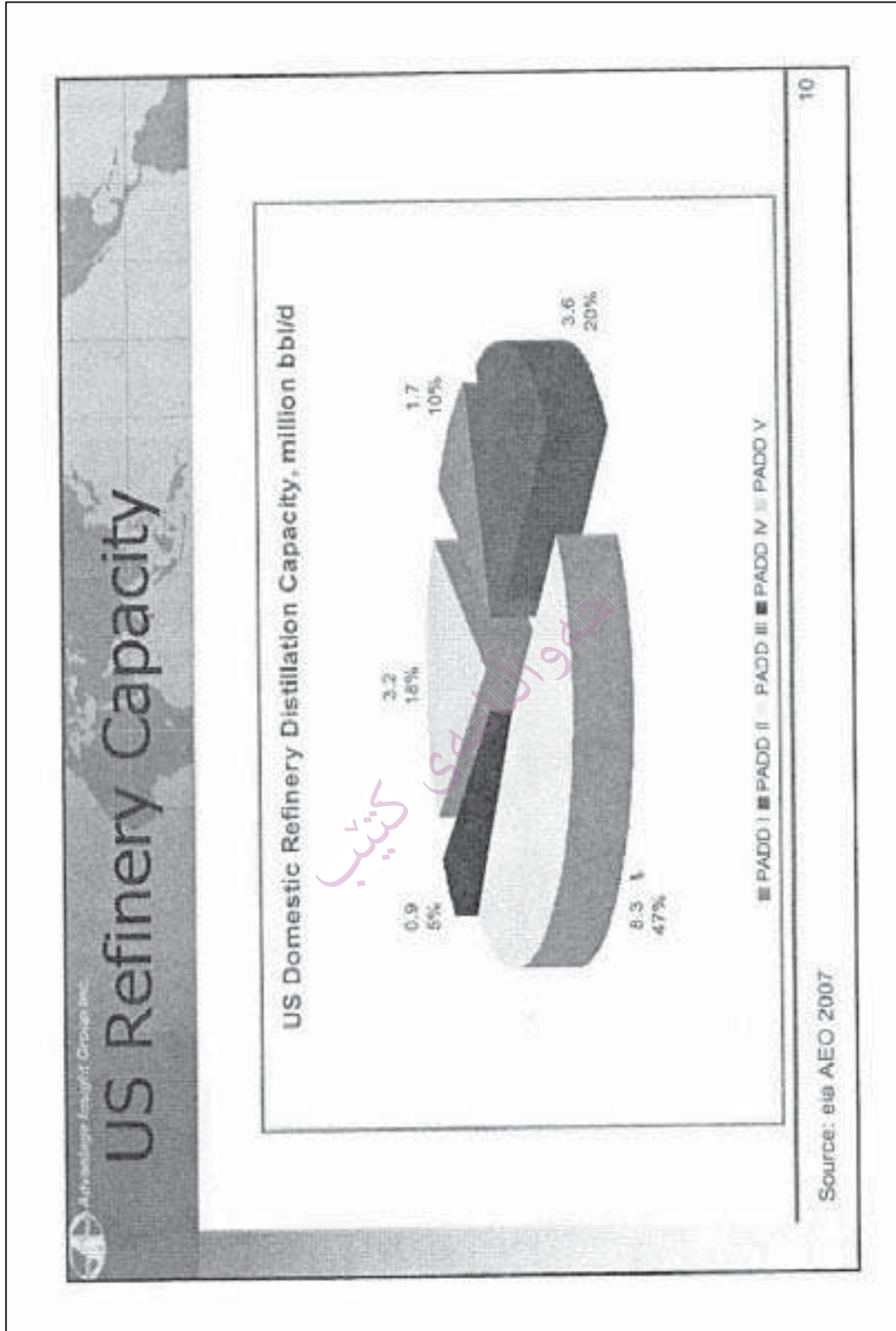
لحق جدول رقم ( ٣ )

أسعار نفط العالم خلال السنوات ١٩٧٦ - ٢٠٠٦  
الوحدة: دولار أمريكي / برميل

السنة	نفط دبي	نفط برنت	نفط تكساس
١٩٧٦	١١,٦٣	١٢,٨٠	١٢,٢٣
١٩٧٧	١٢,٣٨	١٣,٩٢	١٤,٢٢
١٩٧٨	١٣,٠٣	١٤,٠٢	١٤,٥٥
١٩٧٩	٢٩,٧٥	٣١,٦١	٢٥,٠٨
١٩٨٠	٣٥,٦٩	٣٦,٨٣	٣٧,٩٦
١٩٨١	٣٤,٣٢	٣٥,٩٣	٣٦,٠٨
١٩٨٢	٣١,٨	٣٢,٩٧	٣٣,٦٥
١٩٨٣	٢٨,٧٨	٢٩,٥٥	٣٠,٣٠
١٩٨٤	٢٨,٠٦	٢٨,٦٦	٢٩,٣٩
١٩٨٥	٢٧,٥٣	٢٧,٥١	٢٧,٩٩
١٩٨٦	١٣,٠١	١٤,٣٨	١٥,٠٤
١٩٨٧	١٦,٩١	١٨,٤٢	١٩,١٩
١٩٨٨	١٣,٢٠	١٤,٩٦	١٥,٩٧
١٩٨٩	١٥,٦٨	١٨,٢٠	١٩,٦٨
١٩٩٠	٢٠,٥٠	٢٣,٨٤	٢٤,٥٠
١٩٩١	١٦,٥٦	٢٠,٠٥	٢١,٥٤
١٩٩٢	١٧,٢١	١٩,٣٧	٢٠,٥٧
١٩٩٣	١٤,٩٠	١٧,٠٧	١٨,٤٥
١٩٩٤	١٤,٧٦	١٥,٩٨	١٧,٢١
١٩٩٥	١٦,٠٩	١٧,١٨	١٨,٤٢
١٩٩٦	١٨,٥٦	٢٠,٨٠	٢٢,١٦
١٩٩٧	١٨,١٣	١٩,٣٠	٢٠,٦١
١٩٩٨	١٢,١٦	١٣,١١	١٤,٣٩
١٩٩٩	١٧,٣٠	١٨,٢٥	١٩,٣١
٢٠٠٠	٢٦,٢٤	٢٨,٩٨	٣٠,٣٧
٢٠٠١	٢٢,٨٠	٢٤,٧٧	٢٥,٩٣
٢٠٠٢	٢٣,٨٥	٢٥,١٩	٢٦,١٦
٢٠٠٣	٢٦,٧٨	٢٨,٨٣	٣١,٠٧
٢٠٠٤	٣٣,٦٤	٣٨,٢٧	٤١,٤٩
٢٠٠٥	٤٩,٣٥	٥٤,٥٢	٥٦,٥٩
٢٠٠٦	٦١,٥٠	٦٥,١٤	٦٦,٠٢

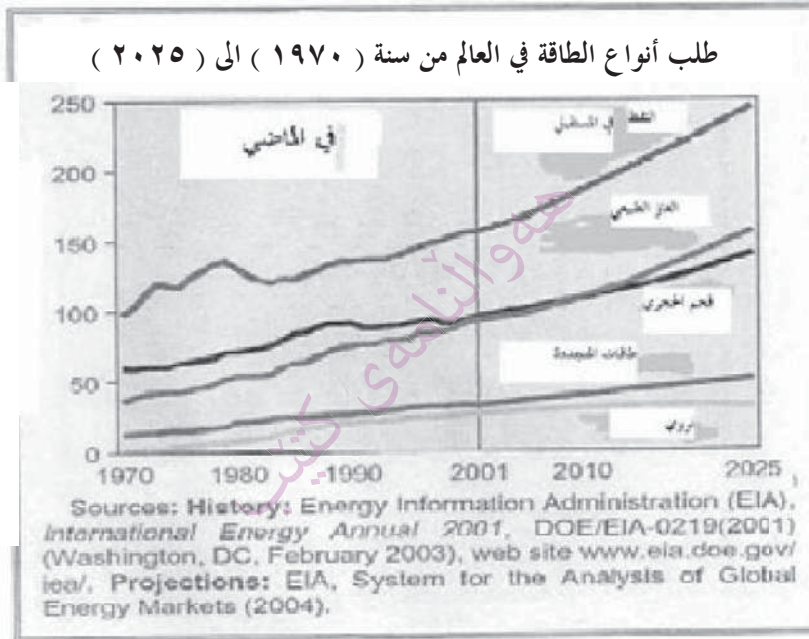
المصدر: Canadian Petroleum Training Institute.





ملحق شكل رقم ١

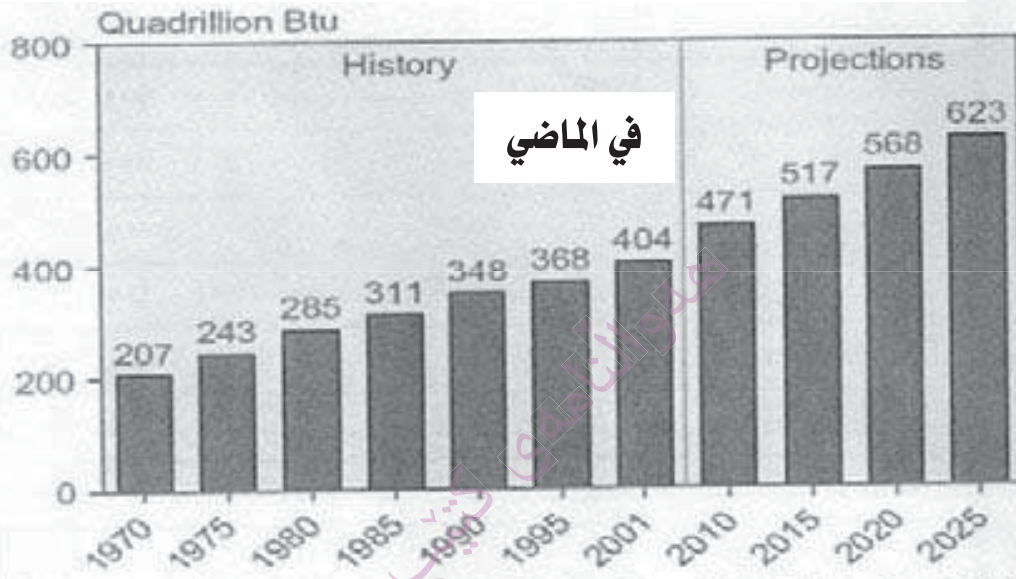
Quadrillion ( Btu )





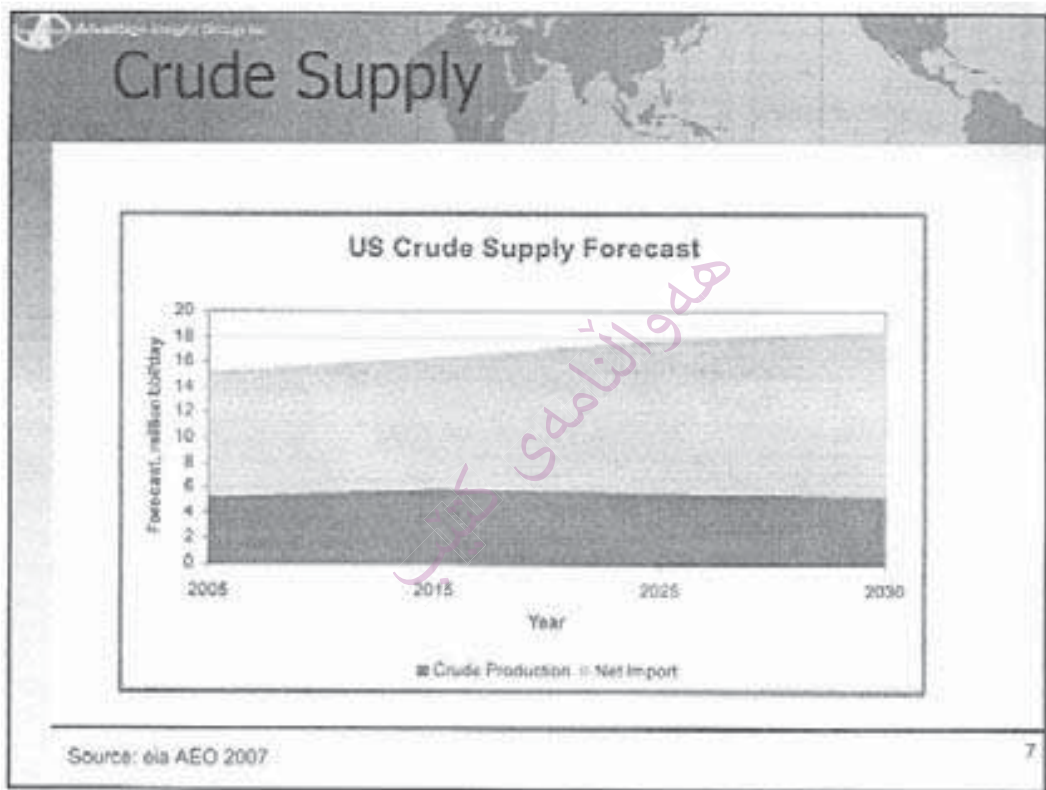
International Energy Outlook 2004

طلب أسواق العالم للطاقة خلال السنوات ١٩٧٠ الى ٢٠٢٥



Sources: History: Energy Information Administration (EIA). *International Energy Annual 2001*, DOE/EIA-0219(2001) (Washington, DC, February 2003), web site [www.eia.doe.gov/iea/](http://www.eia.doe.gov/iea/). Projections: EIA, *System for the Analysis of Global Energy Markets* (2004).

ملحق شكل رقم ( ٣ )



ملحق شكل رقم ( ٣ )



ههوانامه ڪتاب

## له بئلاو كراوه كانی مهلبه ندى كوردۆلۆجى

### به رهه مى نوسين

- ۱- فه رههنگى ريزمانى كوردى، د. كه مال ميراوده لى.
  - ۲- فه رههنگى زه ويزانى، جه مال عه بدول.
  - ۳- حركات الخوارج فى غربى إقليم الجبال وشهرزور والجزيره الفراتيه: عطا عبدالرحمن محى الدين.
  - ۴- سؤفيم و كاريگه ريبى له بزوتنه وهى رزگاربخوازي نه ته وهى به گه لى كورددا: ۱۸۸۰- ۱۹۲۵، د. جه عفر عه لى ره سول.
  - ۵- قضاء هه له بجه، دراسه فى الجغرافيه الإقليميه: عطا محمد علاء الدين.
  - ۶- رۆلۆ هۆكاره سياسيه كانی له دابه شبوونى دانىشتوانى پاريزگای سليمانيدا: جاسم محمدهد محمدهد عه لى.
  - ۷- په يوه ندييه سياسيه كانی نيوان هه ريمى كوردستان و توركييا، ۱۹۹۱-۱۹۹۸: هيرش عه بدوللا حه مه كه ريم.
  - ۸- رۆژنامه گه ريبى خويندكارانى كورد له ئه وروپا و ئه مريكا، ۱۹۴۹-۱۹۹۱، ليكۆلينه وه له ميژووى رۆژنامه گه ريبى، نه وزاد عه لى ته حه مد.
  - ۹- هوشيارى كۆمه لايه تى، فواد تاهير سادق.
  - ۱۰- شارى سليمانى ۱۹۳۲-۱۹۴۵، د. ئاكو عه بدولكه ريم شوانى.
  - ۱۱- إقليم كوردستان العراق في دائرة السياسات النفطية العالمية، د. محمد رؤوف سعيد مهندس النفط زمناكو سعيد.
  - ۱۲- به عه ربكردن له هه ريمه كوردنشينه كاندا ۱۶- ۳۲۳ ك ۶۳۷- ۸۴۷ز، رحيم ته حه مد ته مين
- 13/Report on the Sulaimani District of Kurdistan, E.B. Soane.

### به رهه مى وه رگيتران

- ۱- كۆمه لكورژيبه كهى ده رسيم، حوسين يلدرم، له سويديبه وه: كاوه ته مين.
- ۲- جهنگى عيتراق، كاپلان و كريستل، له ئينگليزييه وه: عه بدولكه ريم عوزيڤرى.
- ۳- ياسا ده ستوريبه كانی توركييا و كورد له سه رده مى نويدا، م. ته. حه سه ره تيان، له روسيبه وه: د. دلير ته حه مد حه مه د.
- ۴- سليمانى ناوچه يه ك له كوردستان، ئى.بى. سۆن، له ئينگليزييه وه: مينه.

• گۆشارى كوردۆلۆجى، ژماره يه كى سالى ۲۰۰۸

ههوانامهئ كئئب